مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة – كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الاول– المجلد الثانى – يونيه ٢٠١٨

تحليل العلاقة بين مستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ومخاطر الدعاوي القضائية لمراقب الحسابات
دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية

د/ نجوى محمود أحمد أبو جبل

أستاذمساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة طنطا

ملخص البحث

يهدف البحث الحالى إلى محاولة الكشف عن مدى التأثير الجوهرى للعلاقة بين اختلاف درجات تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة ومخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات. وفى سبيل ذلك اشتمل البحث على دراسة نظرية بالاضافة الى دراسة ميدانية. تم اختبار فروض البحث، حيث أظهر اختبار الفرض الأول عدم وجود فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول تتعدد مصادر مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات. وأظهر اختبار الفرض الثانى عدم وجود فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول يؤدى قيام الشركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية الى تقليل احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات. وأخيراً أظهر اختبار الفرض الثالث عدم وجود فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول لا تختلف قوة العلاقة بين تطبيق الشركات سياسات محاسبية متحفظة والحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقبى حسابات الشركات المساهمة المصرية المسجلة فى البورصة المصرية باختلاف طريقة قياس التحفظ المحاسبى (التحفظ المشروط مقابل التحفظ غير المشروط). وفى ضوء ما إنتهى إليه البحث بشقيه النظرى والميدانى تم تقديم مجموعة من التوصيات. تتمثل أهم توصيات البحث فى، أهمية تحديد مسؤوليات مراقب الحسابات بشكل دقيق مع وضع الضوابط المتعلقة باكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية وذلك لتعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية. و القيام بدراسة متعمقة لقضايا التحريفات الجوهرية بهدف التعرف على الطرق والأساليب المستخدمة ومن ثم وضع المعايير والإجراءات التي يجب على المراقب إتباعها في معالجة هذه القضايا، والتى على أساسها تتحدد المسؤولية.

الكلمات المفتاحية:

مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات– مستوى ممارسة التحفظ المحاسبى– جودة التقارير المالية – التحفظ المشروط – التحفظ غيــر المشروط – إستقلال مراقب الحسابات.

Analyzing the Relationship between the Level of Accounting Conservatism in Financial Reporting and the Auditor Litigation RiskTheoretical and Field Study in the Egyptian Business Environment

Abstract

The purpose of current research is studying the effect of the level of accounting conservatism on the auditor litigation risk in financial reporting of the Egyptian listed companies. The assessment is carried out through a theoretical and field study. Hypotheses were tested, where first hypothesis showed no significant difference between the views of the study groups about the multiple sources of the auditor litigation risk. Second hypothesis showed no significant difference between the views of the study groups about the effect of the application of accounting conservatism in financial reporting and the credibility of accounting information on reduce the auditor litigation risk. Finally, the third hepothesis also showed no significant difference between the views of the study groups about the effect of the difference in the type of conservatism(conditional conservatism versus unconditional conservatism) on the strength of the relationship between the application of conservative policies and reduce the auditor litigation risk. Based on the theoretical and field study of the research, the researcher concluded with a set of recommendations. It recominded with the importance of determining the responsibilities of the auditor accurately with the controls on detecting substantial misrepresentations in the financial statements to enhance the confidence of users of financial reports. As well as to conduct in-depth an study of the issues of substantial misrepresentations in the financial statements in order to identify the methods used and then set standards and procedures to be followed by the observer in dealing with these issues,on the basis of which responsibility is determined.

Keywords : Auditor litigation risks – the level of accounting conservatism- financial reporting quality – conditional conservatism -unconditional conservatism -auditors independence.

١- مقدمة:

يعد خطر التقاضى من القضايا التى حظيت باهتمام العديد من الدراسات الأكاديمية، ولقد تزايد الاهتمام به خلال السنوات الأخيرة بعد انهيار شركة Enron للطاقة، حيث اتجهت الدراسات الى محاولة التفكير فى حل يؤدى الى تدنية احتمال رفع الدعاوى القضائية ضد مراقبى الحسابات. حيث يلجأ المستثمرين فى الولايات المتحدة الأمريكية الى رفع الدعاوى القضائية على المراقب كوسيلة لتعويض بعض الخسائر نتيجة اعتمادهم على قوائم مالية ذات جودة منخفضة.(ريشه، ٢٠١٧;Simunic and Stein,1996) كما أصبح اهتمام مراقبى الحسابات فى البيئة المصرية بضرورة تدنية احتمالات خطر التقاضى والآثار السلبية التى قد تترتب على حدوثه أمراً لا مفر منه خاصة فى ظل بعض النصوص القانونية المصرية. ولقد أثارت سياسة التحفظ المحاسبى Accounting Conservatism جدلاً واسعاً بين الممارسين والأكاديميين فى مجال المحاسبة بين مؤيد ومعارض. حيث يرى (Barua,2005) أن هذه السياسة تحد من جودة التقارير المالية نتيجة لإفتقاد المعلومات المحاسبية للمصداقية اللازمة لاتخاذ القرار من قبل مستخدمى هذه التقارير، كما تساعد على تكوين إحتياطيات سرية ناتجة عن ترحيل بعض المصروفات لفترات قادمة. فى حين يرى (Laura,2013;Wang,2013) أن للتحفظ المحاسبى العديد من المنافع منها؛ زيادة فاعلية التعاقدات التى يتم إبرامها بين الأطراف المختلفة ذوى المصالح المتعارضة فى الشركة وأهمها عقود المديونية، وعقود الحوافز الادارية وما يترتب على ذلك من التخفيف من مشاكل الوكالة بين تلك الأطراف، كما يسهم التحفظ المحاسبى فى حل مشكلة عدم تماثل المعلومات.

ونتيجة لذلك، استبعد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB,2010) التحفظ المحاسبي من الإطار النظري لضمان حيادية أكثر في المعلومات. فطبقاً لبيان المفاهيم رقم (٢)، حتى تتصف المعلومات المحاسبية بالملاءمة، يجب أن تتصف بالقابلية للتحقق، والحيادية، والتمثيل الصادق، ويمكن أن ينتج عن التحفظ المحاسبى عدم تناسق فى المعلومات. (Francis et al.,2013) مما يتطلب تقييم إلى أى مدى يؤثر اختلاف درجات التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة على خطر تقاضى مراقب الحسابات ؟، هذا ما سوف يجيب عنه هذا البحث.

٢- مشكلة البحث

أدى تزايد معدلات حدوث غش الادارة وضخامة النتائج المترتبة عليها فى السنوات الأخيرة الى ارتفاع موازى فى الضغوط على مهنة المراجعة، مصحوباً بالتساؤل عن دور مراقبى الحسابات، بعد أن أجمعت آراء المهتمين بمهنة المراجعة بأن غش الادارة يعد السبب الرئيسى للانهيارات المفاجئة لكثير من الشركات الكبرى فى العديد من دول العالم. وهو ما ترتب عليه تأثيرات عميقة على مهنة المراجعة، وتسبب فى اضعاف مصداقيتها والاساءة الى سمعة المراقبين.(Gomaa et al.,2017;عثمان،٢٠١٦)

يعكس التحفظ المحاسبى الحالات التى تواجه المحاسب ويتولد عنها شك فى تقدير قيمتين لبديلين مختلفين، فى حين أنه فى الحالات الأخرى التى لا يصاحبها شك أو عدم تأكد فانه لا يكون هناك مبرر لتطبيق مفهوم التحفظ. يتمثل الفرق بين التحفظ المشروط وغير المشروط فى توقيت تسجيل المصروفات أو الخسائر فى ظل كلاً منهما. يشير التحفظ المشروط الى التسجيل الفورى للمصروفات أو الخسائر عند وجود أخبار سيئة، أما التحفظ غير المشروط يعد اجراءاً أكثر تحفظاً يترتب عليه تسجيل المصروفات المستقبلية غير المؤكدة قبل وجود الأخبار السيئة. لذلك، يزيد التحفظ المشروط من مخاطر هبوط الأرباح بشكل حاد، ولكن عندما يتم تطبيق التحفظ غير المشروط مع التحفظ المشروط فى آن واحد، فان التحفظ غير المشروط يحد من ذلك الأثر. ولكلا النوعين من التحفظ آثار نوعية مختلفة على كفاءة استثمارات الشركة، ومن ثم على القيمة المضافة لحملة أسهمها. (Ishida and Ito,2014; Kanamori,2009) حيث يفترضا أنه اذا كان التحفظ المحاسبى يحد من الدوافع السابقة للمديرين لقبول مشروعات ذات صافى قيمة حالية سالبة، ويحسن من المراقبة اللاحقة للاستثمارات، فانه يجب أن تحقق الشركات الأكثر تحفظاً أرباح أعلى فى المستقبل، كما ينخفض احتمال ومقدار بنود المصروفات الخاصة المستقبلية. ويفضل المنظمين التحفظ غير المشروط على التحفظ المشروط، حيث ينشأ عن التحفظ غير المشروط تمهيد للدخل، يحد من فرص حدوث صدمات سلبية، ويخفض من القيمة الدفترية للأصول بما يحد من امكانية تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى المشروط عليها فى الفترات التالية. (Qiang,2007)

يتضح مما سبق أن، القضية البحثية التى تتصدى لها هذه الدراسة تتمثل فى، بحث تأثير مدى اختلاف درجات تبنى السياسات المحاسبية المتحفظة لضمان جودة التقارير المالية

للشركات المصرية المقيدة بالبورصة على مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات، **ومن ثم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية:**

– ما المقصود بمخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات ؟ وما أهميته وما هى مصادره؟

– ما هو مفهوم ومقاييس ودوافع وأنواع التحفظ المحاسبى؟ وما هو دوره فى إضفاء الشفافية على التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية؟

– هل يؤدى قيام الشـــركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعـداد القوائم المالية وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية الى تقليل احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات؟

– هل تختلف قوة العلاقة بين تطبيق الشـــركات سياسات محاسبية متحفظـــة والحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقبى حسابات الشركات المساهمة المصرية المسجلة فى البورصة المصرية باختلاف طريقة قياس التحفظ المحاسبى (التحفظ المشروط مقابل التحفظ غير المشروط).

٣- هدف البحث

يهدف البحث الحالى إلى الاختبار الميدانى لتقييم أثر تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية على الحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقبى حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وذلك من خلال إعداد قائمة إستقصاء والإعتماد على الدراسات السابقة فى تطويرها لتتناسب وبيئة الأعمال فى مصر وأهداف الدراسة، وتوزيعها على عينة من؛ مراقبى حسابات الشركات المساهمة فى مصر، مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، والمديرين الماليين فى الشركات المساهمة بهدف إختبار فروض البحث.

٤- أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية ودوافع البحث من جانبين الأكاديمى والعملى، فعلى الجانب الأكاديمى هناك ندرة فى الدراسات الأكاديمية والتطبيقية– فى حدود علم الباحثة– التى أجريت فى هذا المجال فى الدول العربية. بالاضافة الى أن التمسك بسياسة التحفظ المحاسبى تلزم الطرف القائم على الادارة بالالتزام بالمعالجات المحاسبية المتحفظة، والعمل على تحقيق التوافق بين كافة أطراف الوكالة بالاضافة الى تحسين درجة الملاءمة والاعتمادية على التقارير المالية المنشورة. كما يستمد البحث أهميته العملية من خلال أهمية الدور الذى يلعبه التحفظ المحاسبى فى مساعدة

الادارة فى تخفيض تكاليف التقاضى التى قد تواجه الشركات ومراقبى الحسابات، ومحاولة تطوير منهجية البحوث فى هذا المجال من خلال استخدام مستوى التحفظ المحاسبى لتعزيز الثقة بالتقارير المالية المنشورة، ولفت انتباه أصحاب المصالح خاصة هيئة الرقابة المالية والمستثمرين بالأسهم نحو اختبار وتحديد الى أى مدى يؤثر تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة على مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات. بالاضافة الى تعدد النزاعات التجارية والتعاقدية بين المستثمرين والأطـــراف الخارجيـــة ذات الصلة، والحاجة الماسة الي محاسبين تتوافر لديهم مهارة حل هذه المنازعات لتجنب الشركات الخسائر الناتجة عن حالات التقاضي.

٥- منهج البحث

تحاول الباحثة فى هذه الدراسة الإختبار الميدانى لأثر تبنى السياسات المحاسبية المتحفظة لمنع أو الحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات فى مصر. وفى سبيل ذلك إعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائى من خلال تحليل وإستقراء الدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة البحث، مع الاستعانة بالمنهج الاستنباطى فى اجراء الدراسة الميدانية على عينة من؛ مراقبى حسابات الشركات المساهمة فى مصر، مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، والمديرين الماليين فى الشركات المساهمة.

٦- حدود البحث

وفقاً لأهداف البحث ومشكلته، يخرج عن نطاق البحث قياس جودة التقارير المالية بخلاف مستوى التحفظ المحاسبى مثل ادارة الأرباح. ولن يتطرق البحث إلى دراسة قطاع البنوك بسبب إتباعها لقواعد وممارسات محاسبية خاصة بهذا القطاع، بالإضافة لمقررات لجنة بازل. كما لن يتطرق لشركات التأمين والخدمات المالية، أو الشركات المغلقة أو شركات قطاع الأعمال العام نظراً لوجود قواعد تنظيمية خاصة بهم. وقد اعتمدت الباحثة على قائمة الاستقصاء كوسيلة لجمع البيانات، واختبار فروض البحث. وأخيراً فان قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط إختيار مجتمع وعينة الدراسة ومنهجية البحث المستخدمة.

٧- فروض البحث

لتحقيق أهداف البحث تم إشتقاق فروض البحث والتى سيتم إختبارها فى بيئة الممارسة المصرية، و تتمثل فى:

الفرض الأول

لا يوجد فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول تتعدد مصادر مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات.

الفرض الثانى

لا يوجد فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول يؤدى قيام الشركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية الى تقليل احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات.

الفرض الثالث

لا يوجد فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول لا تختلف قوة العلاقة بين تطبيق الشركات سياسات محاسبية متحفظة والحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقبى حسابات الشركات المساهمة المصرية المسجلة فى البورصة المصرية باختلاف طريقة قياس التحفظ المحاسبى (التحفظ المشروط مقابل التحفظ غير المشروط).

٨- خطة البحث

انطلاقا من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، وفى ضوء حدوده، سوف يتم استكماله على النحو التالى:

- إستقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة.
- عرض وتحليل مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات– مفهومه وأهميته ومصادره.
- عرض وتحليل الاطار العام للتحفظ المحاسبى– مفهومه وأهم مقاييسه ودوافعه وأنواعه.
- عرض وتحليل العلاقة بين مستوى ممارسة التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية ومخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات.
- الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث.
- الخلاصة والنتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

وسنعرض لما سبق على النحو التالى:

١/٨ إستقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة

زادت عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم ضد مراقبى الحسابات خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين بسبب ما أصابهم من أضرار مادية ترجع الى إهمال مراقبى الحسابات وتقصيرهم في آداء واجباتهم المهنية. ترتبط أهمية مهنة مراجعة الحسابات ارتباطاً وثيقاً بنوعية الخدمات التي تقدمها للعملاء وكافة المستفيدين من خدمات المراجعة، لذا يجب على مراقبى الحسابات الالتزام بتطبيق المعايير المهنية لمراجعة الحسابات، وقواعد السلوك المهني، ومراعاة القوانين والأنظمة عند القيام بفحص القوائم المالية. (جربوع، ٢٠٠٤)

يتم تصنيف الدراسات السابقة إلى التبويب التالى:

أ – دراسات تناولت أسباب مخاطر وتكاليف الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات.

ب– دراسات تناولت العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية ومخاطر وتكاليف التقاضى لمراقب الحسابات.

وفى الجزء التالى سوف يتم تناول كل مجموعة بالتفصيل كما يلى:

٨ / ١/ ١ دراسات تناولت أسباب مخاطر وتكاليف الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات

أدى تورط مكتب ArthurAnderson فى عدة فضائح محاسبية الى اهتزاز الثقة فى مهنة المراجعة، والى ارتفاع مخاطر المسئولية القانونية. ولتجنب مكاتب المراجعة تلك المخاطر فانها تعمل على توجيه منشآت الأعمال لاصدار قوائم مالية أكثر تحفظاً. (ميلاد،٢٠١٦) وقد إهتمت هذه المجموعة من الدراسات بمخاطر وتكاليف الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات، فقد أوضحت دراسة (الشنواني,٢٠٠٤) دور مراقب الحسابات في الحد من الاختلاس والتلاعب مع التطبيق على قضايا محكمة الأمن الاقتصادي بدمشق، كما قامت بتحليل (١١) واقعة اختلاس وتزوير حدثت في عدد من الوحدات الحكومية خلال المدة من عام ١٩٧٨حتى عام١٩٩١م. وقد توصلت الدراسة إلى أن؛ مسؤولية المراقب في القطاع العام فى حالة عدم اكتشاف الغش والخطأ نتيجة لعدم اتباع معايير المراجعة والأنظمة والواجبات النافذة، وكذلك فان مراقب الحسابات مسؤولاً عن اكتشاف الاختلاس في ثلاث حالات من احدى عشر حالة تناولتها الدراسة في جانبها العملي. كما قامت دراسة (Liu,2010) باختبار مدى تأثير

الاختلافات فى مستويات اقامة الدعاوى القضائية من جانب المساهمين عبر القطاعات المختلفة ضد الشركة ومراقبى الحسابات على مدى قوة العلاقة الايجابية بين مستوى عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين الداخليين والخارجيين فى الأسهم. توصلت الدراسة الى أن التغيرات فى مستويات اقامة الدعاوى القضائية عبر القطاعات المختلفة تؤثر على عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين الداخليين والخارجيين فى زيادة تطبيق ممارسات تحفظ الأرباح. كما قامت دراسة (Ignacius,2011) باختبار العلاقة بين مستوى خطر التقاضى ومستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى خلال فترة الأزمة المالية التى حدثت فى عام ٢٠٠٧ م. من خلال اجراء تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين مقياسى كل من التحفظ المحاسبى وخطر التقاضى، والاستعانة بمتغير وهمى للأزمة المالية بعد التحكم فى العوامل الأخرى التى قد تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى مثل التعاقد والتنظيم والضرائب. توصلت الدراسة الى أن، تزداد مخاطر التقاضى التى قد تواجه الشركات ومراقبى الحسابات خلال الفترات التالية للأزمة المالية من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩م بمعنى أن مخاطر التقاضى ترتبط بصورة ايجابية مع الأزمات المالية التى قد تواجهها الشركات ومراقبى الحسابات، حيث تواجه الشركات صعوبات مالية كبيرة خلال فترة الأزمة المالية، مما يعرضها لمخاطر الافلاس وبالتالى تزداد احتمالات مقاضاتها من جانب جميع الأطراف المتعاقدة مع الشركة.

كما توصلت دراسة (محمود،٢٠١٦) الى وجود علاقة ايجابية بين سمعة مكتب المراجعة ومستوى جودة الآداء المهني للمراجعة. يحرص مكتب المراجعة ذو السمعة الجيدة على توظيف مراقبين ذوي كفاءة وخبرة عالية ليعزز ويحافظ على مكانته بين مكاتب المراجعة. كما توجد العديد من العوامل المكونة لسمعة المكتب منها؛ الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد السلوك المهني، فترة عمل المكتب المهنية، الشركاء أو صاحب المكتب، حجم الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المكتب، وجود نظام رقابة على جودة الآداء المهني كما أن هذه المكونات يمكن أن تكون خصائص لجودة المراجعة. كما أشارت مؤشرات ميدانية حول أعداد القضايا في السوق الأمريكي الي أن حوالي ٨٥ % من بين مجموع القضايا التي تعرض على القضاء تتعلق بقضايا الغش والفساد المالي والاداري، كما اشارت أيضاً الي أن ما يقرب من ٢٠ %من هذه القضايا تسببت في خسائر للشركات نتيجة للتقاضي. يرجع أسباب الاخفاق الرئيسي فيها الي نقص المؤهلات والخبرات والمهارات للأشخاص القائمين بهذه المهمة، وهذا

يعكس مستوى جيداً جداً بلغة الأرقام ولكنه في الحقيقة يشير الي تكبد ما يقرب من ٢٠% من الشركات لخسائر كبيرة نتيجة للقضايا التي يرفعها الأطراف الخارجية نتيجة للاخلال بشروط التعاقد وحالات الغش والفساد المالي والاداري. (سعد الدين،٢٠١٠)

٢/١/٨ دراسات تناولت العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى بالتقاريـــــر الماليــة ومخاطر وتكاليف التقاضى لمراقب الحسابات

إهتمت هذه المجموعة من الدراسات بأثر مستوى التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية على مخاطـر وتكاليف الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات. تعد المسئولية القانونية دافع للتحفظ المحاسبى، حيث تكون أكثر احتمالاً فى حالة المبالغة فى أرباح وقيمة الأصول مقارنة بالأرباح المتحفظة والأصول المتدنية. فقد توصلت دراسة (De-Angelo,1981) الى أن السبب الرئيسى وراء تباين مستوى جودة المراجعة ما بين شركات المراجعة الكبرى وغيرها من شركات المراجعة يتمثل فى أن شركات المراجعة الكبرى تكون أكثر اهتماماً بالمحافظة على سمعتها المهنية. كما قامت دراسة (Heninger,2001) باستخدام الاستحقاقات غير الطبيعية، نظراً لفشل العديد من الدراسات الأخرى فى الوصول الى أدلة حاسمة بشأن العلاقة بين خطر التقاضى والاستحقاقات الاجمالية وكذلك عدم قدرة المديرين على التلاعب فى الاستحقاقات الطبيعية. كما يرى (Watts,2001) أن التغاير في حجم ممارسات التحفظ المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية ترجع للتغيرات في حجم المسئولية القانونية التي تحددها القوانين. فقد ينجم عن الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل المساهمين تحمل الشركة لتكلفة لا تماثلية المعلومات. يترتب على تضخيم أصول الشركة تحملها تعويضات قضائية، أما عندما تتبع الشركة سياسات متحفظة في إعداد القوائم المالية فإن تكاليف المسئولية القانونية تكون أقل، مما يعني ارتفاع قيمة المنشأة (Chung and Wynn,2008). ويرى(Watts,2003) أن زيادة حجم المسئولية القانونية الناجمة عن تمرير القوانين والقواعد النظامية لهيئة سوق المال قد يدفع المديرين والمراقبين أكثر إلى ممارسة التحفظ المحاسبي. كما أوضح أن نظام التقاضي في ظل قوانين سوق المال الأمريكية يشجع ممارسات التحفظ المحاسبي، حيث يتم إقامة الدعاوى القضائية في الغالب في حالة تضخيم صافي الأصول، في مقابل تخفيض صافي الأصول. كما كشفت الدراسة عن اختلاف طبيعة ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات الأمريكية في ظل التغييرات غير المتوقعة في حجم المسئولية القانونية. كما أكدت دراسة

(Lee and Mande,2003) كلما تقلصت مخاطر الدعاوى القضائية، انخفضت جودة المراجعة وثقة المستثمر مما يعني توقع زيادة أنشطة التلاعب والغش.

كما اهتمت دراسة (Khuranan and Raman,2004) بتفسير ارتفاع مستوى جودة المراجعة الذى تقدمه شركات المراجعة الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديد ما اذا كان ارتفاع هذا المستوى يرجع الى رغبة تلك الشركات فى تجنب التقاضى مرتفع التكلفة Costly Litigationأم الى رغبتها فى الحفاظ على سمعتها المهنية Protect the firm"s brandnamereputation. وذلك خلال الفترة من عام١٩٩٠حتى عام ١٩٩٩م فى كل من؛ الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، كندا وانجلترا والتى تختلف فيما بينها من حيث مستوى خطر تقاضى شركات المراجعة. توصلت الدراسة الى أن الشركات التى تخضع للمراجعة من جانب شركات المراجعة الأربعة الكبرى تكون أكثر حرصاً على الافصاح عن أرباح أكثر تحفظاً More conservative earnings والتى تتطلب الاعتراف بالأنباء السيئة بشكل أسرع من الاعتراف بالأنباء الجيدة.

وفى هذا الصدد، قامت الدراسات السابقة (BushmanandPiotroski,2006;Ballet al.,2000) بتناول العلاقة بين مخاطر الدعاوى القضائية والتحفظ المشروط ميدانياً من خلال تحليل؛ ما اذا كان هناك فروق فى مستوى التحفظ المشروط بين الدول التى بها مستويات متباينة من التعرض لمخاطر التقاضى، وما اذا كان التحفظ المشروط قد تغير تاريخياً فى الولايات المتحدة الأمريكية كاستجابة للتغيرات فى مستوى تعرض الشركات لمخاطر التقاضى.

وما اذا كانت الدعاوى القضائية على مستوى الشركة تحث على ممارسة كل من؛ التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط. وفى دول القانون العام الانجلوساكسونى التى تزداد فيها مخاطر الدعاوى القضائية، كانت مستويات التحفظ المشروط أعلى بشكل ذى دلالة احصائية بالمقارنة فى الدول التى تنخفض فيها فرص المستثمرين فى الدفاع عن مصالحهم فى الشركة من خلال المحاكم. كما هدفت دراسة (شتيوي ،٢٠١٠) الي قياس الفروق في حجم ممارسات التحفظ المحاسبي المرتبطة بمخاطر الدعاوي القضائية بين الشركات المتهمة ظاهرياً بالتلاعب والشركات غير المتهمة بالتلاعب، وتطبيق منهجية لا تماثلية توقيت الاعتراف المحاسبي طبقاً لنموذج Basu، وقد كشفت الدراسة عن أن مخاطر الدعاوي القضائية تحث الشركات المتهمة ظاهريا بالتلاعب، علي ممارسة التحفظ المحاسبي بمستويات مرتفعة بشكل جوهري احصائي،

وبسبب المشاكل المتعلقة بالنموذج استخدمت الدراسة نسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية لحقوق الملكية كمقياس بديل للتحفظ المحاسبي علي مستوي الشركة. وقد كشفت الدراسة عن ارتباط نسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية كمقياس للتحفظ المحاسبي علي الشركات غير المتهمة بالتلاعب قبل وبعد تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال. كما كشفت عن عدم زيادة مستويات التحفظ المحاسبي في الفترة اللاحقة لتطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال حيث يتوقع زيادة مخاطر الدعاوي القضائية بالمقارنة بالفترة السابقة لتطبيقها.

وفى هذا الصدد، تناولت دراسة (Sun and Liu,2011) العلاقة بين جودة المراجعة وخطر التقاضى على المستوى الدولى، وقياس مستوى جودة المراجعة بين شركات المراجعة الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية. توصلت الدراسة الى أن، توفر شركات المراجعة الكبرى مستوى أعلى من جودة المراجعة للعملاء ذوى خطر التقاضى المرتفع وذلك تجنباً للخسائر النقدية المترتبة على رفع الدعاوى القضائية. تزيد فاعلية شركات المراجعة الكبرى فى مستوى التحفظ المحاسبى بالنسبة لعملاء المراجعة ذوى خطر التقاضى المرتفع مقارنة بغيرها من شركات المراجعة الأخرى. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات الأخرى(Francis et al.,2013; Khurana and Raman,2004) فى أن شركات المراجعة الكبرى تقدم مستوى أكبر من جودة المراجعة لأنها تتحمل خسائر نقدية أكبر نتيجة الدعاوى القضائية التى قد يتم رفعها ضدها وأن هناك علاقة ايجابية بين خطر التقاضى وجودة المراجعة. كما قامت دراسة (KE,2011) باختبار ما اذا كان قيام الشركات بتطبيق الممارسات المحاسبية الأكثر تحفظاً يقلل من احتمالات قيام المساهمين برفع دعاوى قضائية ضد الشركة، وما اذا كانت الشركات التى تم مقاضاتها قد بدأت فى تطبيق ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً.وتم التطبيق على عينة مكونة من (٧٣١) شركة تم رفع دعاوى قضائية ضدها من جانب المساهمين بزعم الاضرار بثرواتهم نتيجة تضخيم أسعار الأسهم التى قد تم شراؤها، اما بسبب قيام ادارة الشركة بتحريف القوائم المالية للشركة أو بسبب نقص الافصاح عن بعض المعلومات المهمة. توصلت الدراسة الى أن الشركات التى تم مقاضاتها كانت أقل تحفظاً قبل التقاضى مقارنة بالشركات التى لم يتم مقاضاتها. كما هدفت دراسة (Liu et al.,2013) الى تحديد ما اذا كانت العلاقة السلبية بين مستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى ونسبة السعر السوقى للسهم الى قيمته الدفترية تكون أقوى فى السنوات التى ترتفع فيها مستويات

تكاليف التقاضى التى قد تواجهها الشركات ومراقبى الحسابات. توصلت الدراسة الى وجود زيادة فى حجم ممارسات التحفظ المحاسبى فى الشركات التى تتسم بانخفاض نسبة السعر السوقى للسهم الى قيمته الدفترية خلال الفترات التى تزيد فيها مستويات تكاليف التقاضى. كما تناولت دراسة (Liu and Elayan,2013) ما اذا كانت التغيرات فى مستويات اقامة الدعاوى القضائية تفسر الاختلافات فى العلاقة بين مستوى عدم تماثل المعلومات وبين مدى قيام المديرين بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى المشروط عند اعداد القوائم المالية. توصلت الدراسة الى أن ارتفاع مخاطر التقاضى المتوقعة التى تواجه الشركة يحفز مديرى تلك الشركات على تطبيق المزيد من ممارسات التحفظ المحاسبى المشروط فى ظل ارتفاع مستويات عدم تماثل المعلومات بهدف تجنب تكاليف التقاضى المتوقعة المرتفعة والتى تزيد مع زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات.

– تقييم نتائج الدراسات السابقة

من خلال إستعراض الدراسات السابقة، يمكن التوصل إلى:

– على الرغم من هذه الدراسات، وما توصلت إليه من نتائج، الا أنها إختلفت فى بيئة تطبيقها والمقاييس المستخدمة فى قياس مستوى التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية.

–معظم الدراسات تم فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وكندا وبعض دول أوربا وإستراليا، إلا أن هناك ندرة شديدة – فى حدود علم الباحثة– فى الدراسات التى تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبى وخطر تقاضى مراقب الحسابات فى البيئة المصرية. وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية من خلال الإختبار الميدانى لقبول مراقبى حسابات الشركات المساهمة فى مصر، ومراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، والمديرين الماليين فى الشركات المساهمة لفروض البحث.

– إعتمدت بعض الدراسات على التحليل النظرى للدراسات السابقة، وإعتمد البعض الأخر على إستخدام التحليل الإحصائي لعدد من البيانات الفعلية ، واعتمد البعض الآخر على الدراسة التحليلية. ولم تتطرق إلى محاولة تقويم أثر العلاقة بين اختلاف درجات تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة ومخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية ، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية من خلال الدراسة الميدانية.

٢/٨ مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات – مفهومه وأهميته ومصادره

تؤثر الدعاوى القضائية على معتقدات الغير بشأن جودة الخدمات التي يقدمها مكتب المراجعة، حيث يمكن اعتبار عدد الدعاوى مقياس عكسي لجودة المراجعة، ولكن لرؤية تأثير هذا العامل يجب معرفة وملاحظة هذه الدعاوى من قبل الأطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية محل المراجعة. (راضى،٢٠١١) وتبذل شركات المراجعة جهوداً كبيرة فى محاولة منها لتخفيض خطر التقاضى، وما يترتب عليه من تكاليف. وتؤكد العديد من الدراسات العلمية (Casterella et al.,2010; Linville and Thornton,2001) فى العديد من الدول على أن خطر تقاضى المراقب قد أصبح على درجة كبيرة من الأهمية من جانب المراقبين والباحثين منذ سنوات عديدة، لأنه لا يؤدى فقط الى تعويضات طائلة تتحملها شركات المراجعة، ولكنه أيضاً قد ينهى سمعة تلك الشركات الى الحد الذى يجعلها تصفى نشاطها. وبصفة خاصة بعد انهيار شركة ArthurAnderson مما تطلب من المراقبين محاولة تدنية احتمالات رفع الدعاوى القضائية ضدهم حتى يمكن تجنب ما يرتبط بها من خسائر.

وفى هذا الصدد، يمكن تعريف خطر التقاضى بأنه، الخسائر الناتجة عن الدعاوى القضائية التى يمكن أن تنشأ من أى ارتباط مهنى لشركات المراجعة (Johnstone and B–edard,2003). كما يمكن تعريفه بأنه حق المساهمين فى رفع دعوى قضائية ضد مراقب الحسابات من أجل الحصول على تعويضات عن الخسائر التى تحملوها نتيجة الغش والاحتيال المتعلق بالأوراق المالية التى يتم تداولها فى البورصة. وقد أشارت دراسة (Khurana and Raman,2004) فى الولايات المتحدة الأمريكية الى أن المستثمرين يحاولون دائماً استعادة بعض خسائرهم التى تتحقق نتيجة اعتمادهم على قوائم مالية تفتقد المستوى اللائق من الجودة عن طريق مقاضاة مراقب الحسابات. وفى عام ٢٠٠٨ م أصدر مركز جودة المراجعة Center for Audit Quality تقرير يتضمن المدفوعات التى قامت بسدادها شركات المراجعة الأمريكية فى السنوات من عام ١٩٩٦ الى عام ٢٠٠٧ م بسبب دعوى من الدعاوى القضائية التى تم رفعها ضدها والتى بلغت٥.٦٦ بليون دولار منها؛ ١٦% ترتبط بمراجعة شركات عامة، ٦% مدفوعات تعويضات ترتبط بالخدمات الأخرى، و٧٨% مدفوعات عن تعويضات ترتبط بمراجعة شركات خاصة ذات ديون عامة. كما ترتب على

ارتفاع معدلات التقاضى فى الولايات المتحدة الأمريكية قيام العديد من شركات المراجعة باعطاء الكثير من الاهتمام، واستثمار المزيد من الموارد حتى يمكن لها تخفيض خطر التقاضى المرتبط بكل عميل من عملائها والنجاح فى ادارة هذا الخطر.

(Russel,2004 ;Badertscher et al.,2012)

١/٢/٨ مصادر مخاطر وتكاليف الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات

يرتبط ارتفاع مستوى مصداقية التقارير المالية بانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات بين مديرى الشركة وحملة الأسهم، كما يؤدى الى ارتفاع سعر السهم مما يجعله أقل تكلفة. شركات المراجعة الأربعة الكبرى سوف تكون أكثر حرصاً على الافصاح عن الأرباح الأكثر تخفظاً والتى تتطلب الاعتراف بالأخبار السيئة بشكل أسرع من الاعتراف بالأخبار السارة. ان السبب وراء ارتفاع مستوى جودة المراجعة التى تقدمها شركات المراجعة الأربعة الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية يرجع الى رغبة تلك الشركات فى تجنب خطر التقاضى وليس الحفاظ على سمعتها المهنية. (ريشه،٢٠١٧) كما يختلف مستوى خطر تقاضى مراقب الحسابات باختلاف هيكل رأس مال الوحدة الاقتصادية، وطبيعة نشاطها. (Casterellaetal.,2010) كما توصلت دراسة (Shu,2000) الى أن خطر تقاضى مراقب الحسابات يرتبط ايجابياً بكل من؛ نسبة أرصدة العملاء والمخزون الى اجمالى الأصول، معدل نمو المبيعات، حجم عميل المراجعة، معدل دوران المخزون، الرافعة المالية للعميل، والعائد على الأصول. غالباً ما تواجه الشركات العامة والمؤسسات المالية مستوى أكبر من خطر التقاضى بالمقارنة بغيرها من الوحدات الاقتصادية. (LinvilleandThoronton,2001)

يمكن تحديد مصادر مخاطر وتكاليف الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات فى: (ريشو،٢٠١٤؛Stice,1991)

أولاً: خصائص مرقب الحسابات AuditorCharactersitics : وتتضمن

أ- حجم شركة المراجعة:Audit firm Size

جاءت النتائج متعارضة حول العلاقة بين حجم شركة المراجعة وجودة المراجعة، هناك من يرى أنها علاقة عكسية، الشركات الأكبر حجماً تقدم خدمات أكثر لعملائها بالمقارنة بالشركات الأقل حجماً، ولديها عدد كبير من العملاء، وبالتالى تكون أكثر عرضه للتقاضى. وعلى الجانب الآخر هناك من يرى أنها علاقة ايجابية، الشركات الأكبر حجماً أكثر استقلالاً

واستثماراً فيما يتعلق برقابة الجودة، وهى الشركات الأكثر قدرة على جذب كفاءات بشرية أفضل تأهيلاً. يتم قياس حجم شركة المراجعة بالأتعاب الاجمالية التى تحصل عليها.

ب- الاستقلال والخبرة

توجد علاقة بين الاستقلال والخبرة وخطر تقاضى مراقب الحسابات. من خلال فحص (٦٨) دعوى قضائية لدى احدى شركات التأمين الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية، هناك (١١) قضية نتيجة الفشل فى الالتزام بمعايير المراجعة، أما الدعاوى القضائية التى جاءت نتيجة فشل شركة المراجعة فى اكتشاف الأخطاء المحاسبية التى تنطوى عليها القوائم المالية فقد بلغت (٢٩) دعوى قضائية، و(٢٢) قضية نتيجة الفشل فى اكتشاف عمليات التلاعب بالقوائم المالية، بالاضافة الى (٥) قضايا نتيجة لأسباب أخرى. ويوضح الجدول رقم (١) أنواع الدعاوى القضائية وما يرتبط بها من تكلفة.

ج- فترة التعاقد مع المراقب

هناك علاقة ايجابية بين الخبرة التراكمية لشركة المراجعة وجودة الخدمات التى تقدمها لعملائها. يؤثر نمو شركة المراجعة بشكل كبير وسريع سلباً على مستوى جودة خدماتها، حيث يؤدى الى وجود ضغوط على الشركة تؤثر سلباً على ما تقدمه لأفرادها من برامج تدريبية، وما تمارسه من عمليات اشراف عليهم. قد يرجع النمو الى قبول أتعاب مراجعة منخفضة نتيجة المنافسة السعرية الحادة، مما يؤدى الى تزايد خطر التقاضى الذى تواجهه هذه الشركات.

الجدول رقم (١)

أنواع الدعاوى القضائية وما يرتبط بها من تكلفة

انواع الدعاوى القضائية	العدد	متوسط التكلفة
الفشل فى الالتزام بمعايير المراجعة	١١	٣٣٦٤٤٦
الفشل فى اكتشاف الأخطاء	٢٩	٤٥١٩٥٠
الفشل فى اكتشاف التلاعب	٢٢	٤١١٩٧٥
أخرى	٤٥	١٨٣٤٢٥
الاجمالى	٦٨	٣٩٦٦٣٩

المصدر: (Casetella et al.,2010)

ثانياً: خصائص عميل المراجعة Client Characersitics : وتتضمن

أ- الظروف المالية لعميل المراجعة: Client Financial Condition

تؤدى الظروف المالية للعميل الى ارتفاع احتمالات وجود خسائر لكافة الأطراف المهتمة بالقوائم المالية، كما تؤدى الى وجود تحريف جوهرى بالقوائم المالية، ربما يكون من الصعب اكتشافه، مما يؤدى الى تكرار فشل المراجعة وزيادة احتمالات الدعاوى القضائية.

ب- معدل نمو المبيعات Sales Growth :

يعد من العوامل التى ترتبط باحتمالات فشل المراجعة، تؤثر المعدلات المرتفعة لنمو المبيعات جوهرياً على دورة عمليات الايرادات، المتحصلات، وتوزيع النفقات. نصف الأخطاء التى يتم اكتشافها بمعرفة المراقبين ترتبط ارتباطاً كبيراً بهذه الدورات. مما يؤدى الى توقع أن تؤدى المعدلات المرتفعة لنمو المبيعات الى المزيد من الدعاوى القضائية ضد شركة المراجعة. (ريشو،٢٠١٤؛Casetella et al.,2010)

ج- هيكل الأصول Asset Structure

وتشمل نسبة كل من أرصدة العملاء والمخزون الى اجمالى الأصول فى قائمة المركز المالى للعميل. تلعب الأهمية النسبية للأصول دوراً هاماً فى احتمالات فشل المراجعة، حيث تحتاج الى الحكم الشخصى للمراقب لتحديد قيمتها، مما يجعل مراجعتها أكثر صعوبة، وأكثر خطراً وارتفاع الدعاوى القضائية ضد شركات المراجعة.

ثالثا:خصائص سوق المال Stock Market Characersitics وتتضمن :

أ- مدى التقلبات فى عوائد السهم (العوائد غير العادية) Variability of Stock Price Returns

ترتبط بتحقيق بعض الخسائر لأصحاب رأس المال خاصة فى حالة التقلبات المستمرة، مما يؤدى الى زيادة عدد الدعاوى القضائية ضد شركة المراجعة.

ب- القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية Market Value

تختلف من وقت لآخر مما يؤدى الى تحقيق خسائر لأصحاب رأس المال، ويؤدى الى زيادة عدد القضايا المرفوعة ضد شركات المراجعة. وفى هذا الصدد، توصلت دراسة

(Stice,1991) الى أن من المحددات الهامة لتقاضى شركات المراجعة؛ التغيرات فى العوائد غير العادية، والظروف المالية لعميل المراجعة. تواجه شركات المراجعة مستوى أكبر من خطر التقاضى، مما يتطلب الحصول على أتعاب أكبر وجمع المزيد من أدلة الاثبات لتخفيض خطر التحريفات الجوهرية للمستوى المقبول، فى ظل ارتفاع نسبة أرصدة العملاء والمخزون الى اجمالى أصول العميل، ارتفاع القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، وارتفاع معدلات نمو المبيعات. وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، أن تزايد الاتجاه في رفع الدعاوي ضد مراقبى الحسابات له آثار سلبية على المراقبين وعلى مهمة المراجعة من أهمها؛ الوقت والجهد الذي يضيعه المراقبون في بحث حالات التقاضي وتحضير الدفاع والاجتماع مع المحامين والمستشارين والذي كان من الممكن استغلاله في ممارسات مهنية مثمرة. بالاضافة الى تحميل المراقبين بأعباء وتكاليف إضافية والتي تتمثل في تكاليف التقاضي واحتمال خسارة عملاء حاليين ومتوقعين، بالإضافة إلى التعويض المالي الذي يصدر بحقهم من قبل المحكمة.

والتأثير السلبي على السمعة المهنية للمراقبين وهذا بدوره ينعكس علي دورهم المهني ومدى تقبل السوق لخدماتهم، بل وقد يتعدى ذلك إلى تهديد استمراريتهم. (نجم،٢٠١٢)

٢/٢/٨ مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات فى الواقع المهنى

ينشأ خطر التقاضى عندما يمكن للأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة رفع دعاوى قضائية ضد مديرى الشركة، ومجلس ادارتها، ومراقبى الحسابات فى محاولة لاستعادة الخسائر التى تكبدتها نتيجة الاعتماد على قوائم مالية لا تعكس الآداء الاقتصادى الحقيقى للشركة. يختلف مستوى مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات باختلاف بيئة التقاضى من دولة لأخرى، على الرغم من تشابه انجلترا وكندا واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية فيما بينها من حيث؛ الاهتمام بالمحافظة على السمعة المهنية لشركات المراجعة، الأهمية الاقتصادية للمراجعة، وبيئة اعداد التقارير المالية، الا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكثر دولة بين استراليا وكندا وانجلترا ارتفاعاً فى مستوى خطر التقاضى. فى الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر بيئة التقاضى أكثر تشدداً من نظيرتها فى المملكة المتحدة. بصدور قانون إصلاح الدعاوى القضائية لبورصات الأوراق المالية الأمريكية Private Securities Litigation Reform Act (PSLRA) سنة ١٩٩٥م ، والذى اشتمل على العديد من التعديلات الجوهرية للحد من الدعاوى القضائية غير الموضوعية المرفوعة ضد الشركة من جانب المساهمين، وقد

اشتملت تلك التعديلات على بعض التغيرات المرتبطة بكل من؛ المصروفات والرسوم القضائية وأتعاب المحاماة ومبالغ التعويضات Awards Fees and Expenses، الترافع القضائى أمام القضاءPleading، والخضوع للمسئولية القانونية تجاه الغير Liability، التمثيل الجماعى أو الطبقى Class Representation، والاكتشاف Discover .

وبذلك يحتاج المدعى الى المزيد من الأدلة لاثبات الغش قبل أن يتمكنوا من البدء فى الدعوى القضائية ضد الشركة. كما ترتب على هذا القانون زيادة مهام ومسئوليات مراقب الحسابات، فقد أضافت المادة (٣٠١) من القانون أن يقدم مراقبى الحسابات تقرير عن الأنشطة غير القانونية الى مجلس ادارة الشركة أو لجنة المراجعة، ويلتزم مجلس الادارة أو لجنة المراجعة بأن يخطر لجنة مراقبة عمليات البورصة SEC بالتقرير الصادر من مراقب الحسابات فى غضون يوم واحد، واذا لم يتسلم مراقب الحسابات نسخة من هذا الاخطار خلال يوم واحد، يجب عليه الانسحاب من الارتباط فى عملية المراجعة. وبعد اقرار قانون اصلاح التقاضى PSLRA، تم استبدال المسئولية التضامنية (مسئولية مراقب الحسابات والشركات عن التعويضات عن الخسائر التى لحقت بالمساهمين عندما يتم عمداً خرق قوانين الأوراق المالية) وأصبحت المسئولية تناسبية للمدعى عليهم تجاه المساهمين (يمكن للمساهمين استرداد التعويضات عن الخسائر التى لحقت بهم من المدعى عليهم المذنبين فقط وبما يتناسب مع نصيبهم العادل من المسئولية عن ارتكاب الغش أمام الغير. (www.law.cornell.edu)

كما أوضح (Lee and Mande,2003; Geiger et al.,2006) أنه تم منح المحاسبين تخفيف عبء المسؤولية بشكل كبير مع صدور قانون الإصلاح, وجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لمحامي المدعين للنجاح في التقاضي بشأن الدعاوى الجماعية ضد مراقبى الحسابات. وكلما تقلصت مخاطر الدعاوى القضائية، انخفضت جودة المراجعة وثقة المستثمر.

وفى هذا الصدد، توصلت دراسة (Seetharamanetal.,2005) الى أن الشركات تفصح عن نتائج مالية أقل تحفظاً بعد اقرار قانون اصلاح التقاضى فى عام ١٩٩٥م وأن هذا الانخفاض يتعارض مع الاتجاه المتزايد نحو زيادة تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى على مدى العقود الأربعة الأخيرة. ويوضح الشكل رقم (١) أهم التعديلات التى جاء بها قانون اصلاح التقاضى فى عام ١٩٩٥م.

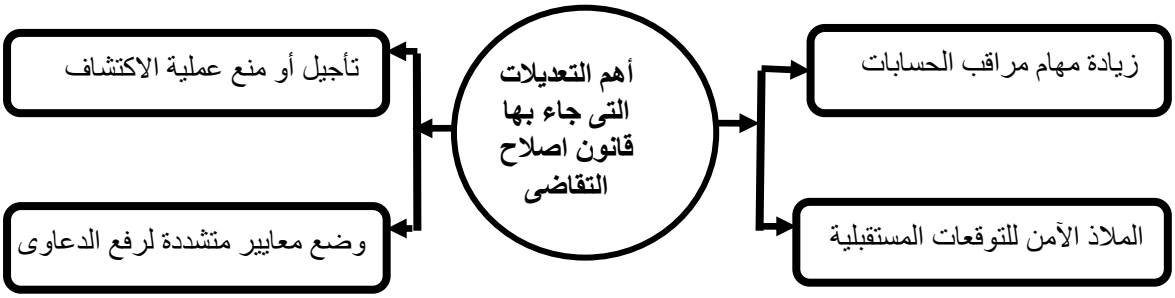

الشكل رقم (١)

أهم التعديلات التى جاء بها قانون اصلاح التقاضى

يتضح من الشكل رقم (١)، من أهم التعديلات التى جاء بها قانون اصلاح التقاضى فى عام ١٩٩٥م؛ زيادة مهام مراقب الحسابات، الملاذ الآمن للتوقعات المستقبلية، تأجيل أو منع عملية الاكتشاف. بالاضافة الى وضع معايير متشددة لرفع الدعاوى.

وفى المملكة المتحدة، استخدم القضاء الانجليزى سلطته وفقاً لقواعد الدعاوى المدنية لازالة العقبات الأكثر خطورة فى طريق الدعاوى الجماعية، من خلال اجازة والسماح بالدعاوى الجماعية، والتفهم للمشاكل الاقتصادية المتعلقة بتنظيم الدعاوى الجماعية وخاصة ما يتعلق بردع المستفيدين من تلك الدعاوى دون جهد أو تحمل تكلفة عالية. وهناك العديد من الحجج والبراهين المؤيدة أو المعارضة للدعاوى الجماعية للمساهمين. وتتمثل أهم الحجج المؤيدة لدعاوى المساهمين الجماعية فى؛ منع الشركات الكبيرة من الاستفادة من سلوكهم غير المشروع على مصالح عدد كبير من صغار المستثمرين لمجرد أن هؤلاء الضحايا من المساهمين متفرقون. بالاضافة الى، امكانية رفع الدعاوى القضائية المتعلقة بالتعويضات ضد كل من؛ مديرى الشركات، مراقبى الحسابات، البنوك الاستثمارية، وشركات التأمين التى تقوم بالتأمين على المديرين والموظفين، وتحفيز المحامين لاقامة الدعاوى ضد الشركات. وتتمثل أهم الحجج المعارضة للدعاوى الجماعية للمساهمين فى؛ تشجع على اقامة دعاوى قضائية ضد الشركة غير موضوعية، وتضع مسئوليات والتزامات مبالغ فيها على الشركات المدعى عليها وتعويضهم كافة الأطراف التى أصابها ضرر حتى المساهمون الذين لم يطالبوا بتعويضات من الشركة. بالاضافة الى أن المديرين المذنبين نادراً ما يدفعون إلا نسبة ضئيلة من التعويضات. (عبد العزيز، ٢٠١٧) وقد قامت دراسة(Huijgen and Lubberink, 2005) بمقارنة مستويات تحفظ الأرباح التى تم قياسها باستخدام مقياس مستوى عدم تماثل توقيت

الاعتراف المحاسبى بكل من الأخبار الجيدة والسيئة فى الأرباح المحاسبية بالتطبيق على (٨٦) شركة بريطانية مسجلة بصوة مشتركة فى احدى بورصات الولايات المتحدة مع عينة مقابلة مكونة من (٨٦) شركة بريطانية مناظرة غير مدرجة بصورة مشتركة فى احدى بورصات الولايات المتحدة خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٢م. توصلت الدراسة الى أن أرباح الشركات البريطانية المدرجة بصورة مشتركة فى احدى بورصات الولايات المتحدة والتى تم اعدادها وفقاً للمعايير البريطانية هى أكثر تحفظاً مقارنة بأرباح الشركات البريطانية المدرجة محلياً فقط فى احدى بورصات المملكة المتحدة والتى تم اعدادها وفقاً للمعايير البريطانية. كما لم تجد الدراسة اختلافات كبيرة فى مستويات تحفظ الأرباح بين الأرباح المعدة وفقاً للمعايير البريطانية فى الشركات البريطانية المدرجة بصورة مشتركة فى احدى بورصات الولايات المتحدة وبين نظيرتها المعدة وفقاً للمعايير الأمريكية فى الشركات البريطانية المدرجة بصورة مشتركة فى احدى بورصات الولايات المتحدة.

وفى مصر، نصت المادة (١٠٩) من قانون شركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ على أن "مراقب الحسابات يكون مسؤلاً قبل الشركة عن تعويض الضرر الذى يلحقها بسبب الأخطاء التى تقع منه فى تنفيذ عمله. كما يجب عليه تعويض الضرر الذى يلحق المساهم أو الغير بسبب خطئه".

كما نصت المادة (١٦٢) فى البند السادس على "يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد عن عشرة ألاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل مراقب حسابات وكل من يعمل فى مكتبه اذا تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته أو أخفى عمداً وقائع جوهرية أو أغفل عمداً هذه الوقائع فى التقرير الذى يقدم للجمعية العامة وفقاً لأحكام القانون المشار اليه". وفى ظل القانون رقم (١٤٦) لسنة ١٩٨٨م الذى يحكم عمل الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال واستثمارها، تزايدت مسؤولية مراقب الحسابات تجاه الغير، حيث نصت المادة رقم (٢٢) على "يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه كل مراقب حسابات تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته أو أخفى عمداً وقائع جوهرية أو أغفل هذه الوقائع فى التقارير التى يقدمها طبقاً لأحكام القانون المشار اليه". كما نصت المادة رقم (٤-١) من القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية والتى صدرت فى (٢٣) نوفمبر ٢٠٠٦، وأكدت على أنه فى حالة الإخلال

بالالتزام بهذه القواعد، يجوز لكل من لحق به ضرر ناتج عن الإخلال بقواعد الحوكمة الرجوع بالتعويض على من تسبب بخطئه في إحداث الضرر. (شتيوى،٢٠١٠) وهو ما يترتب عليه زيادة مخاطر التقاضى التى تواجه الشركة عند الاخلال بقواعد الحوكمة وبصورة خاصة مبدأ الافصاح والشفافية من ناحية، وزيادة تكاليف التقاضى التى قد تتحملها الشركات عند رفع دعاوى قضائية ضدها من جانب المساهمين من ناحية أخرى.

وفى هذا الصدد، تعتبر الخسارة النقدية لخطر التقاضى أحد المكونات الرئيسية للتكلفة التى تتحملها شركات المراجعة فى سبيل آداء عملية المراجعة وما تتطلبه من جمع أدلة الاثبات الكافية والملائمة، واصدار الرأى النهائى للمراجعة. تتضمن تلك التكلفة؛ تكلفة الموارد المستخدمة فى عملية المراجعة Resource Cost، والخسائر المتوقعة مستقبلاً Expected Future Loss، والتى تمثل النتيجة النهائية لكل من احتمال التقاضى Likelihood of Litigation والقيمة الحالية المتوقعة للخسائر المستقبلية الممكن حدوثها Expected Present Value of Possible Future Losses التى يمكن أن تنشأ من مراجعة القوائم المالية لأحد عملاء المراجعة خلال فترة زمنية معينة. (Badertscher et al.,2012) وفى المملكة العربية السعودية، أعلنت الشركة السعودية للصادرات الصناعية" صادرات" عن رفع دعوى قضائية ضد رئيس وأعضاء مجلس الإدارة السابقين وإدارتها التنفيذية، لتجاوزات تسببت في أخذ مخصصات تزيد عن ٧٥% من رأس المال لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م. وأكدت أن الدعوى تم رفعها في (١١) نوفمبر، أمام المحكمة التجارية بالرياض، نتيجة توصية مراقب الحسابات الحالي بأخذ المخصصات المتسبَّبة من تجاوزات لأعمال التنفيذيين السابقين والمراقب السابق. وأضافت الشركة، أن الإدارة بدأت بالإجراءات النظامية ضد المراقب السابق والإدارة التنفيذية السابقة، لتحفظ حقها وحق مساهميها في المطالبة بجميع الحقوق المالية. وأشارت إلى أن مجلس الإدارة الحالي كان خلال الفترة الماضية بصدد إتمام المستندات التي تخوله لرفع هذه الدعوى. وأن مجلس الإدارة الحالي المنتخب في (١٦) يونيو ٢٠١٦، بهدف اعتماد سياسات للمخصصات المشكوك فى تحصيلها وتطبيقها في نهاية السنة المالية ٢٠١٧.

وأوصى مجلس إدارة الشركة في (٩) نوفمبر، بتخفيض رأسمالها من (١٠٨) مليون ريال إلى (١٠.٨) مليون ريال بنسبة٩٠%، نتيجة تراكم خسائر قيمتها (٩٧.٢) مليون ريال. وبيّنت الشركة، أنها خفضت رأس المال بسبب أخذ مخصصات لذمم ديون مشكوك في تحصيلها،

ومبلغ التأمين لدى الغير، وإعادة تقييم استثمارات الشركة تطبيقاً للمعايير المحاسبية الدولية. (السعدون ،٢٠١٧)

٢/٨ /٣ الاطار العام للتحفظ المحاسبى مفهومه وأهم مقاييسه ودوافعه وأنواعه

يخلو الاطار المفاهيمى الذى يحكم اعداد معايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير التقرير المالى الدولية IFRS من نص صريح عن التحفظ المحاسبى. حيث قد ينجم عن استغلال المديرين التحفظ المحاسبي، وجود حالة من التدليس أو التحيز، نتيجة تخفيض رقم الأرباح وقيمة الأصول عند إعداد القوائم المالية. يعتقد المعارضين للتحفظ المحاسبي أن الممارسات المحاسبية المتحفظة تؤدي إلى تقليص الأرباح المعلنة في الفترة الجارية، ومن ثم تضخيم الأرباح المعلنة في الفترات المستقبلية، نتيجة تقليص المصروفات المستقبلية (Penman and Zhangm,2002) وبما يمكن المديرين من التوفيق الاختياري لنتائج عملياتهم.

(Massoud and Raibom,2003) وقد قام (سلامة،٢٠١٢) بدراسة تحليلية لهذه المعايير، وتوصل الى وجود مجموعة من المعالجات المحاسبية ضمن نصوص هذه المعايير تتمسك بالتحفظ المحاسبى. كما توصل (ميلاد،٢٠١٦) الى أن الأسباب التى تم الاعتماد عليها فى استبعاد التحفظ المحاسبى من الاطار المفاهيمى لا تتحقق عند الممارسة العملية لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS IAS) نتيجة انتشار ممارسات التحفظ المحاسبى، وهذا يشير الى أن الالتزام بتطبيق (IFRS IAS) يؤدى الى زيادة مستوى التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية. ولقد اختلف البعض حول وجود تعريف موحد لمفهوم التحفظ المحاسبى، حيث أشار كل من (Basu,1997; Chen et al.,2009; Lin et al.,2015) الى أنه يعبر عن الأخذ فى الاعتبار كافة الخسائر المتوقعة مستقبلاً مقابل عدم الأخذ فى الاعتبار لأى أرباح متوقعة. كما أوضح (راشد،٢٠١٠) امكانية اعتباره مدخلاً، أو توجهاً يجب على المحاسبين اتباعه، عند اعداد القوائم المالية ليعكس أثر حالة عدم التأكد الملازمة، لمزاولة الشركة لنشاطها الاقتصادى على المحتوى الاعلامى للقوائم المالية، وهو ما ينجم عنه تعظيم قيم الالتزامات والمصروفات وتدنية قيم الأصول والايرادات. كما يمكن التعبير عن التحفظ المحاسبى بمقدار الانخفاض فى القيمة الدفترية لصافى أصول الشركة عن قيمتها السوقية. (عبيد،٢٠١٠؛ عبد الملك،٢٠١٠؛ Hamdan et al.,2011; Chen et al.,2009)

كما عرفه (خليل، ٢٠٠٣) بأنه على المحاسب أن يتوقع جميع الخسائر ولا يتوقع أية أرباح. كما قام (Watts,2003) بتعريفه بأنه مستوى من التحقق فيما يختص بالمكاسب أعلى من ذلك المستوى الذى يتم اتباعه فيما يختص بالخسائر.

يتضح مما سبق، اختلاف الدراسات السابقة فى الاتفاق على تعريف محدد للتحفظ المحاسبى، الا أنها اتفقت على أن التحفظ المحاسبى هو إختيار البدائل المحاسبية التى من شأنها تخفيض القيمة الدفترية لصافى أصول الشركة عن قيمتها السوقية لمواجهة عدم التأكد والمخاطر الملازمة لأعمال الشركة. من خلال الميل نحو الإعتراف المبكر بالأحداث غير السارة مقارنة بالأحداث السارة. ويساهم التحفظ المحاسبى فى زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية وحماية أصحاب المصالح فى المنشأة، لذا يعد مؤشراً على جودة التقارير المالية. (نصر والصيرفى ،٢٠١٥)

أ- مقاييس التحفظ المحاسبى

تعددت المقاييس المستخدمة من قبل الدراسات السابقة والدراسات التطبيقية التى أجريت على القوائم المالية المنشورة فى قياس مستوى التحفظ المحاسبى، وقد توصلت دراسة (رمضان،٢٠١٦) الى عدم وجود اتفاق عام فى أدب المحاسبة حول كيفية قياس التحفظ المحاسبى. وتتمثل مقاييس التحفظ المحاسبى فى:

أ- مقياس القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية: The market To Book Value (MTB)

تعود جذور هذا المقياس الى نموذج التقويم اعتماداً على الدخل المتبقى RIVM الذى قدمه (Feltham and Ohlson) ، وقد اعتمد البعض(راشد، ٢٠١٠؛ سعد الدين،٢٠١٤؛ شتيوى،٢٠١٠؛ Geimechi and Khodabakhshi,2015) فى قياسه للتحفظ المحاسبى على نموذج القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية. ووفقاً لذلك المقياس تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية مساوية للواحد الصحيح فى ظل عدم التحفظ المحاسبى، بينما تزيد تلك النسبة عن الواحد فى ظل التحفظ المحاسبى. (مليجى، ٢٠١٤؛ Hamdan et al.,2011) يفضل هذا النموذج عند قياس درجة التحفظ المحاسبى لشيوع استخدامه فى العديد من الدراسات، بالاضافة الى قابلية النموذج للتطبيق

العملى وتوفير البيانات الخاصة بكل من القيمة الدفترية لحق الملكية بالقوائم المالية المنشورة وتضم رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة بعد استبعاد أسهم الخزينة.

كما قام (Beaver and Ryan,2000) بادخال أحد التعديلات على النموذج السابق، من خلال الاعتماد على نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية الى القيمة السوقية لحقوق الملكية أو ما يعرف BTM كمقياس للتحفظ المحاسبى بدلاً من نسبة MTB، وقام بتقسيم نسبة BTM الى عنصر التحيز Bias وعنصر التأخير Lag بالاضافة الى اعتبار نسبة BTM متغيراً تابعاً فى نموذج الانحدار كدالة فى سلسلة العوائد المؤجلة للسهم لمدة ست سنوات.

ب – مقياس باسيو Basu Model

اعتمد (Basu,1997) فى قياسه للتحفظ المحاسبى على نموذج انحدار، يعبر عن مدى استجابة الأرباح المحاسبية لعوائد الأسهم.

ج- مقياس Khan and Watts,2009

يعتبر هذا المقياس امتداداً لنموذج (Basu,1997) فى عام ٢٠٠٧ تم إدخال تعديلات على خصائص الشركة مثل؛ حجم الشركة، القيمة السوقية الى القيمة الدفترية، ودرجة الرفع المالى.

د- مقياس الاستحقاقات المنتظمة الى التدفقات النقدية

Asymmetric-Accruals to CashFlow (AACF)

قدمه (Guay,2006; Ball and Shic-akumar,2005) وذلك للتغلب على مشكلة عدم وجود المعلومات المتعلقة بسعر السهم فى ظل عدم قيد الشركة بالبورصة، وهو الأمر الذى يعيق استخدام نموذج (Basu,1997).

هـ- مقياس الاستحقاقات السالبة (غير التشغيلية) Non Operating Accruals

قدم (KE,2011; Givoly and Hayn,2000; Ignacius,2011) مقياساً للتحفظ يركز على الاستحقاقات غير التشغيلية كجزء من القيمة الدفترية للشركة. تعبر زيادة الاستحقاقات السالبة NA عن زيادة مستوى التحفظ المحاسبى بالشركة، سواء أكانت مقيدة بالبورصة أم لا. كما تم استخدام نموذج معامل استجابة السوق والأرباح لقياس وتفسير التحفظ المحاسبى.(كساب،٢٠١١)

و- مقياس الاحتياطى السرى (Hiden Reseatves (HR

يخلق التحفظ المحاسبى احتياطيات سرية، وكلما زادت قيمة هذه الاحتياطيات معناه ممارسة الشركة لمزيد من التحفظ المحاسبى. (Penman and Zhang,2002; Ignacius,2011) يمكن تقدير الاحتياطيات السرية بالاعتماد على نسبتين وهما؛ نفقات الاعلان /المبيعات، ونفقات الأبحاث والتجارب/ المبيعات.

ب- دوافع ممارسة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية

يؤثر التحفظ المحاسبى على القوائم المالية من خلال بعدين أساسيين وهما؛ يؤدى التحفظ إلى تخفيض درجة ملائمة المحتوى المعلوماتى للميزانية نتيجة التقدير بالنقص لكل من صافى الأصول أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنة بالقيم الاقتصادية لها. ويمكن للتحفظ المحاسبى أن يلعب دوراً هاماً فى التخفيف من حدة السلوك الانتهازى للادارة، نقص الاستثمار وصعوبة جذب الاستثمار. ومن المتوقع أن تستخدم الشركات مستوى أعلى من التحفظ المحاسبى فى فترات الأزمات المالية. (Al-Hroot et al.,2017) ان واضعى المعايير المحاسبية سوف يحثون على ممارسة التحفظ غير المشروط، وأن مراقبة المنظمين سوف توفر حافز للمديرين للاعتراف بشكل اختيارى بالأخبار السيئة من خلال ممارسة التحفظ المشروط. (Lara et al.,2009) يخفض التحفظ المحاسبى (الأرباح المتحفظة) من مشكلة عدم تماثل المعلومات حيث تساهم فى؛ تساعد المستثمرين فى الحصول على أفضل المعلومات المحاسبية والتمييز بين الاستثمارات الجيدة وغير الجيدة مما يقلل من خطر التقدير ويقلل من تكلفة رأس المال. كما تساعد المعلومات المحاسبية فى تقييم أفضل لادارة الشركة مما يقلل من تكاليف الوكالة وتكاليف التمويل. بالاضافة الى أن الأرباح المتعسفة تؤدى الى عدم الشفافية أو التعتيم بالنسبة للأرباح مما يؤدى الى زيادة مستوى المعلومات غير المتماثلة والتى تؤثر على أسواق الأسهم وتزيد من مشاكل اتخاذ القرارات. العقيلى،٢٠١٧؛ (Bhattachacharya et al.,2003) وعلى العكس، فان مستوى التحفظ المحاسبى المنخفض (الأقل من اللازم) ينشأ نتيجة رغبة الشركة فى تحسين المركز المالى ومستوى الربح المقدر لهدف استثمارى أو ائتمانى، أو قد يكون نتيجة تخفيض تقديرات الخسائر والالتزامات المحتملة، ووضع تقديرات محاسبية أكثر تفاؤلاً، كتأجيل الاعتراف الفورى بالخسائر لتحقيق غرض أو أغراض معينة. ويترتب على المستوى المنخفض للتحفظ المحاسبى المغالاة فى كل من الربح المحاسبى

وصافى الأصول. ويعد الفرق بين مستوى التحفظ المحاسبى الكاف والمستوى المنخفض هو تحفظ محاسبى اختيارى وغير مشروط. (الابيارى،٢٠١٢) وفى هذا الصدد، يمكن تحديد دوافع الطلب على التحفظ المحاسبى فى؛ الدوافع التعاقدية، تعتبر التعاقدات من أهم الأساليب المستخدمة لتخفيض مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات وتشمل عقود حوافز ومكافأت الادارة، وعقود الدين. والدوافع التنظيمية وتشمل الدوافع لدى الجهات المسئولة عن تنظيم المحاسبة والتى تقوم باصدار المعايير وتراقب كيفية الالتزام للتعرف على هل صدور قانون SarbanesOxleyAct(SOX) غير من سلوك الادارة بجعله أكثر تحفظاً وزيادة مستوى التحفظ عند اعداد التقارير المالية. ودوافع التقاضى، وتقع المسئولية القانونية فى حالة اخلال أحد أطراف التعاقد بشروط التعاقد التى يمكن أن تتحملها الشركة أو مراقبوا الحسابات، بالاضافة الى الدوافع الضريبية، تخفيض الدخل الخاضع للضريبة، والسيطرة على المنشأة، تخفيض الأرباح، عدم القيام بتوزيع أرباح، وتقليل قيمة المنشأة فى البورصة وقيام الادارة بشراء الأسهم. (LoboandZhou,2006)

يتضح مما سبق، يساعد التحفظ المحاسبى فى تخفيض مشكلة التخلخل الخلقى Moral Hazard والذى ينتج أساساً من عدم تماثل المعلومات بين كل من له علاقة بالقوائم المالية. كما يرتبط بشكل ايجابى بالشفافية المحاسبية Accounting Transparency وتمثل السياسات المحاسبية بديلاً عن آليات حوكمة الشركات فى التخفيف من حدة مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات.(Ball etal.,2000) وفى هذا الصدد، أولت الكثير من المنظمات والهيئات الدولية والمحلية العلمية منها والمهنية اهتماماً بالافصاح والشفافية، حيث يؤثر تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى فى الافصاح والشفافية، فقد قامت منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية OECD بالتأكيد على الافصاح والشفافية كأحد مبادىء حوكمة الشركات. كما قامت بورصة الأوراق المالية وهيئة الرقابة المالية فى مصر بجعله أحد قواعد القيد بالبورصة المصرية. كما جعلته وزارة الاستثمار أحد قواعد وآليات الحوكمة المصرية بدليل قواعد حوكمة الشركات المصرى الصادر فى (٢٦) يوليو ٢٠١٦م.

ج- أنواع التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية

تعددت وجهات النظر فيما يتعلق بانواع التحفظ المحاسبى، هناك نوعان من التحفظ من حيث درجة استقلالية الأساليب والسياسات المحاسبية عن الأخبار الاقتصادية السائدة فى

السوق؛ النوع الأول وهو التحفظ غير المشروط Unconditional Conservatism، يشير الى تبنى المنشأة منذ نشأتها مجموعة من السياسات والمعايير المحاسبية والتى ينتج عنها تقييم أصول المنشأة بأقل من قيمتها السوقية وتقييم الخصوم بأكبر من قيمتها ولذا تقوم المنشأة بمعالجة مصروفات البحوث والتطوير كمصروف ايرادى بتحميلها على الدخل وعدم معالجتها مصروفات رأسمالية. كما يشير الى تخفيض منتظم محدد مسبقاً فى القيمة الدفترية لصافى الأصول بالنسبة لقيمتها السوقية دون الاستناد الى معلومات أو أحداث. بمعنى أنه ينتج عن الاجراءات المحاسبية المستخدمة لقياس وتسجيل الأصول بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الانتاجي بشكل يؤدي الى نشأة شهرة غير مسجلة. وقد أشارت دراسة (Gassen et al.,2006) إلى التحفظ المحاسبي غير المشروط بعدة مسميات منها تحفظ الميزانية العمومية أو التحفظ المستقل عن وقوع الأخبار أو التحفظ المسبق، والذي يعني التحيز العام- غير المرتبط بالأخبار المالية- نحو الإفصاح عن قيمة منخفضة لحقوق الملكية من خلال تعجيل الاعتراف بالمصروفات أو تأخير الاعتراف بالدخل، مما يؤدي إلى تخفيض صافي الدخل في الفترة الحالية ومن ثم تخفيض القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية. النوع الثانى وهو التحفظ المشروط Conditional Conservatism، يشير الى أن يكون التحفظ معتمداً على وقوع الأحداث. يؤدى الى تخفيض القيمة الدفترية لصافى الأصول، بالاضافة الى استمرار تأثيره على الميزانية العمومية بمرور الزمن. يتم استبعاد وتخفيض القيم الدفترية في ظل وقوع أحداث غير ملائمة بدرجة كافية. يشير التحفظ المحاسبى المشروط الى ميل المحاسبين لطلب درجة عالية من التحقق لكى يتم الاعتراف بالأخبار الجيدة مقارنة بدرجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأخبار السيئة بالقوائم المالية والتى ينتج عنها تخفيض قيمة صافى الأصول. ومن الأمثلة على الممارسات المحاسبية ذات التحفظ المشروط تطبيق التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون، والاعتراف بخسائر التدهور في قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة (المدبولى،٢٠١٧). كما أشارت دراسة (Pope and Walker,2003) الى أن التحفظ الالزامى يتم من خلال المبادىء والمعايير المحاسبية الملزمة (المبادىء المحاسبية المتحفظة).

يتضح مما سبق أن، التحفظ غير المشروط، بمعنى استقلال التحفظ عن وقوع الأحداث، وينتج هذا التحفظ عند تسجيل وقياس الأصول من البداية بقيم دفترية تقل عن القيم

السوقية لها على مدار عمرها الانتاجى. من أمثلة تلك الممارسات المحاسبية المتحفظة؛ اهلاك الأصول طويلة الأجل بطريقة الاهلاك المعجل وبمعدلات تفوق معدل الاهلاك الاقتصادى لها واختيار طريقة الاعتراف الفورى بدلاً من الرسملة لمعالجة مصروفات البحوث والتطوير بحيث يتم تحميلها كمصروفات على الربح المحاسبى بدلاً من رسملتها واظهارها كأصل فى قائمة المركز المالى. أما التحفظ المشروط فهو تحفظ معتمداً على وقوع الأحداث، لذلك سمى بالتحفظ اللاحق، وهو تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية، ومعناه تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التى تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية، بمعنى استبعاد وتخفيض القيمة الدفترية للأصول فى ظل وقوع أحداث غير سارة وعدم الاعتراف بزيادة القيمة الدفترية للأصول فى ظل وقوع أحداث سارة الا اذا توافر دليل على تحققها مثل طريقة السوق أو التكلفة أيهما أقل لتقييم المخزون السلعى.

وهناك من يرى (Pae et al.,2005) أنه يمكن تقسيم التحفظ المحاسبى من حيث الأساليب المحاسبية المستخدمة في تخفيض القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة الى؛ تحفظ الأرباح (تحفظ قائمة الدخل) Earnings Conservatism وهو الدرجة التي وفقاً لها تعكس أرباح الشركة الخسائر المتوقعة بصورة أسرع من المكاسب المتوقعة، بما يؤدي إلى الاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالمكاسب المحتملة حتى يمكن التحقق منها. وتحفظ الميزانية العمومية Balance Sheet Conservatism ومعناه التحفظ التراكمي في قيم الأصول، الذي يتضمن الأثار الإجمالية لكل من نوعى التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط والناتجة عن تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة في الفترات السابقة لسنة التعاقد على القرض. ومن حيث توقيت حدوث التخفيض في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة، يمكن تصنيف التحفظ الى التحفظ اللاحق Ex-Post Conservatis يعتبر مصطلحاً مرادفاً لمصطلحي التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المعتمد على وقوع الأخبار وأيضاً توقيت الاعتراف غير المتماثل في الأرباح. والتحفظ المسبق Ex-Ante Conservatism معناه اتباع الأساليب المحاسبية والسياسات التي تقلل الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، بصورة مستقلة عن الأخبار الاقتصادية السائدة في السوق.

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، هناك أنواع أخرى من التحفظ المحاسبى وهى؛ التحفظ الدائم Permanent ويعبر عن اختيارات الادارة التى تتم بصورة دائمة خلال فترة معينة وتشمل

فى الغالب التحفظات الاجبارية التى تفرضها المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو التى تحقق الأهداف الاستراتيجية للادارة، والتحفظ المؤقت Temporary ويعبر عن اختيارات الادارة التى يتم تعديلها باختلاف المواقف وتغيير القرارات المراد اتخاذها وتغير الظروف المحيطة وتشمل فى الغالب استخدام السياسات والطرق المحاسبية التى تحقق أهداف محددة فى فترات معينة. بالاضافة الى التحفظ الاختيارى Voluntary ويشمل الاختيارات التى تقوم بها الادارة لتحقيق أهداف ادارية خاصة مثل اختيار بدائل السياسات المحاسبية التى تحافظ على الاتجاه العام لأرباح المنشأة وعدم انخفاضها أو تمهيد الدخل. والتحفظ الاجبارى Mandatory ويشمل الاختيارات الالزامية التى تفرض نتيجة قرار خارجى عن المنشأة كالمعايير التى تصدرها الجهات المنوط بها وضع السياسات المحاسبية مثل FASB و SEC فى M.S.A وقواعد النظام المحاسبى فى مصر. كما يوجد التحفظ الكلى Absolute ويشمل اختيارات الادارة لكافة عناصر التحفظ من ايرادات ونفقات وخسائر أو من أصول والتزامات، كما تشمل التغيرات المحاسبية بالكامل من سياسات وطرق محاسبية وحكم شخصى بهدف جعل النظام المحاسبى أكثر تحفظاً. والتحفظ الجزئى Partial ويتعلق باختيارات محددة لا تشمل كافة العناصر التى يمكن تعديل قيمتها أو تقديرها بما يحقق أهداف مرحلية أو جزئية أو يمكن أن تخفض بعلاقات أو دوال أو نسب محددة، مثال نسب السيولة، ورأس المال العامل فى حالات عقود الدين. (عبد العزيز،٢٠١٧) وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، إختلفت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط واحتمالات قيام المساهمين برفع دعاوى قضائية ضد الشركة، فمنها من يؤيد أن مخاطر وتكاليف التقاضي التي قد تواجهها الشركات عند رفع دعاوى قضائية ضدها من جانب المساهمين تحفز مديرى تلك الشركات إلى زيادة تطبيق ممارسات كل من التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد التقارير المالية (Qiang,2007) ، ومنها من يرى أن الشركات التي تواجه مخاطر تقاضي تزداد فقط لديها ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية. (KE, 2011;Liu et al.,2013;Liu and Elayan,2013) إن الاختلاف الرئيسي بين التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ غير المشروط يتمثل في أن التحفظ غير المشروط يستخدم فقط المعلومات التي تكون معروفة في بداية حياة الأصل، بينما التحفظ المشروط يستخدم المعلومات التي يتم استلامها في الفترات المستقبلية. وفى هذا الصدد، يتفق التحفظ المحاسبي المشروط مع التحفظ المحاسبي

غير المشروط من حيث؛ الأثر النهائي على قيمة صافي الدخل والقيمة الدفترية لصافي الأصول، وعلى الرغم من ذلك يختلف التحفظ المحاسبي غير المشروط عن التحفظ المحاسبي المشروط من حيث؛ العلاقة السلبية بين التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط، توقيت حدوث التخفيض في القيمة الدفترية للأصول، الدور الذي يلعبه كل منهما في مجال المحاسبة، المعلومات التي يتم استخدامها، درجة الاستقلالية عن الأخبار الاقتصادية السائدة في السوق، وتوقيت حدوث التخفيض في صافي الربح. (Basu, 2005)

٤/٢/٨ تأثير مستوى ممارسة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية على الحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات:

تتزايد أهمية خطر تقاضى منظمات الأعمال، مما يتطلب من المديرين أن يبذلوا مجهوداً كبيراً فى محاولة من جانبهم لمنع الدعاوى القضائية ضد شركاتهم لأن تكاليف التقاضى تكون كبيرة ومؤثرة ليس فقط بالنسبة لادارة الشركة، ولكن أيضا للمديرون والتى قد تصل الى عدم السماح لهم بتولى أى مناصب ادارية فى المستقبل، وتعرضهم لخطر فقدان وظائفهم فى المستقبل. وفى هذا الصدد، قام مستثمرى وحملة أسهم Enron برفع قضايا ضد الشركة للمطالبة بتعويضات عن الخسائر التى لحقت بهم تصل الى عدة ملايين من الدولارات، بالاضافة الى وجوب قيام الشركة بسداد الغرامة التى شملها حكم الادانة والتى قد تصل الى (٥٠٠) ألف دولار أمريكى، وهو الأمر الذى قد يؤدى الى الافلاس التام للشركة. (على، وشحاته،٢٠٠٧) ونتيجة لارتفاع تكاليف التقاضى التى قد تواجه الشركة فى حالة رفع دعاوى قضائية ضدها من جانب المستثمرين والتى تتمثل فى؛ شطب أوراقها المدرجة بالبورصة، وتأثيرها على سمعة الشركة بين منافسيها وأمام المجتمع، وأتعاب المحامين، والتعويضات، يمكن اعتبار التحفظ المحاسبى أحد الأدوات الرقابية التى تحد من التصرفات الانتهازية للادارة للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ومساهمى الشركات. كساب،٢٠١١؛ Griffin et al.- (2000, وقد توصلت دراسة (Artiach and Clarkson, 2013) الى أن التحفظ المحاسبي من أهم آليات الحوكمة حيث يخفض من قدرة المديرين على التلاعب في الآداء المالي أو تضخيمه ويزيد من قيمة المنشأة وتدفقاتها النقدية، كما يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ويساهم في حل مشاكل الوكالة، وأضافت دراسة (LaFond and Watts, 2008) يزيد التحفظ المحاسبي من جودة التقارير المالية مما يؤدى إلى خفض تكلفة الديون طويلة الأجل. فقد ينجم

عن الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل المساهمين تحمل الشركة لتكلفة لا تماثلية المعلومات. على سبيل المثال، قد يترتب على تضخيم أصول الشركة تحملها لتعويضات قضائية، أما عندما تتبع الشركة سياسات متحفظة في إعداد القوائم المالية فإن تكاليف المسئولية القانونية تكون أقل، الأمر الذي يعني ارتفاع قيمة المنشأة. (Chung and Wynn,2008) ويوضح الشكل رقم (٢) تأثير مستوى ممارسة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية على الحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات. تعتمد حالات التقاضي عادة على واحد أو أكثر من النظريات القانونية ومنها؛ انتهاك القوانين واللوائح حيث يفشل المراقب في القيام بالواجبات المفروضة عليه قانوناً مما يلحق الأضرار بالأطراف الأخرى، والإهمال ويقع عند قيام المراقب بالمهام الموكلة إليه ولكن بطريقة تختلف عما هو محدد في معيار العناية الواجبة. بالاضافة الى، الإخلال ببنود العقد حيث يفشل مراقب الحسابات في القيام بالمهام المتفق عليها، ومثال ذلك عدم تمكنه من تسليم تقرير المراجعة للعميل في الوقت المتفق عليه في خطاب التعاقد. بالاضافة الى تصرفات الغش وتقع عندما يقوم المراقب بالاعتماد على معلومات زائفة وغير صحيحة مع علمه المسبق بأن هذه المعلومات غير صحيحة وقيام أطراف أخرى بالاعتماد عليها لاتخاذ قراراتهم المختلفة. (نجم،٢٠١٢)

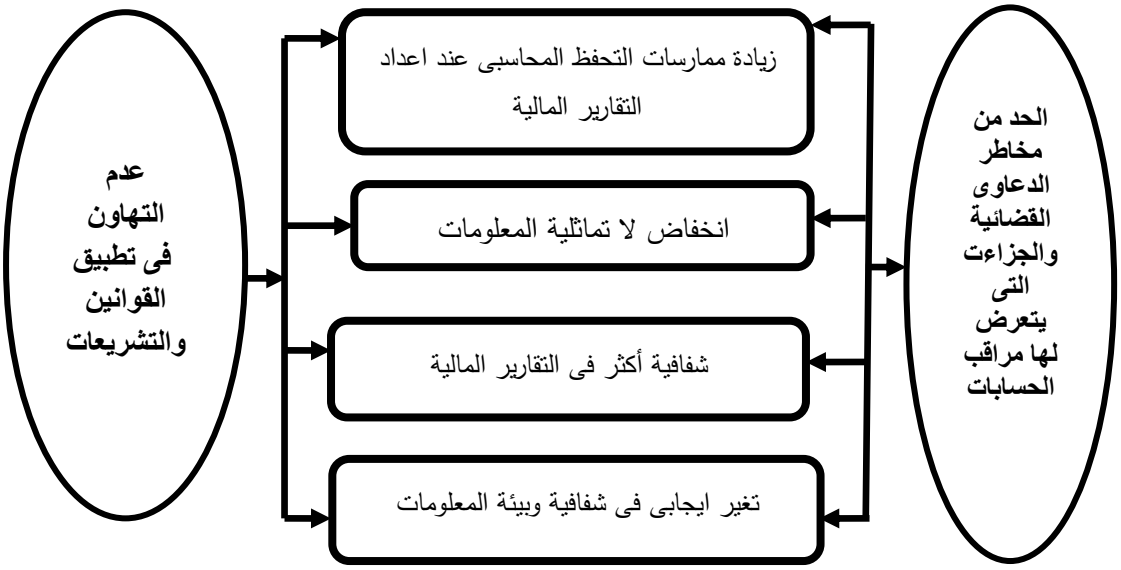

الشكل رقم (٢)
تأثير مستوى ممارسة التحفظ المحاسبى
على الحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات

يتضح من الشكل رقم (٢)، يؤدى الالتزام وعدم التهاون فى تطبيق القوانين والتشريعات الى زيادة ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد التقارير المالية، مما يترتب عليه انخفاض لا تماثلية المعلومات، وتحقيق شفافية اكثر فى التقارير المالية، وتغير ايجابى فى شفافية وبيئة المعلومات، مما يؤدى الى الحد من مخاطر الدعاوى القضائية والجزاءت التى يتعرض لها مراقب الحسابات. وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، يؤيد مجلس معايير المحاسبة البريطاني التمسك بالتحفظ كخاصية مؤثرة للمعلومات المحاسبية. كما ارتفعت تكاليف تقاضى شركات المراجعة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام١٩٩٢، حيث شكلت ١٤% من أتعاب المراجعة الاجمالية، كما زادت بنسبة ٣٠٠% خلال السنوات ١٩٨٥حتى ١٩٩٤. بالاضافة الى (٤٠٠٠) دعوى قضائية يتم رفعها سنوياً ضد شركات المراجعة لسوء ممارستها المهنية. (Casterella et al.,2010) يؤثر التحفظ المحاسبى على كفاءة استثمارات الشركة، تباين الآثار الاقتصادية لكلا النوعين من التحفظ المحاسبى.يقيد التحفظ المشروط السلوك الاستثمارى للشركة، فى حين أن التحفظ غير المشروط يحد من التقلب فى أرباح الشركة من خلال توفير فائض محاسبى. ومن المرجح أن يعزز التحفظ غير المشروط من السلوك الاستثمارى للشركة. ترتبط المتغيرات التقريبية لمخاطر الدعاوى القضائية على مستوى الشركة بالمستويات الأعلى لكل من التحفظ المشروط وغير المشروط. (Qiang,2007 ؛ شتيوى،٢٠١٧؛ زيتون،٢٠١٦) إن احتمالات المسئولية الواقعة على مراقب الحسابات عند المبالغة فى قيم الأصول والأرباح غير متماثلة تماماً مع احتمالات المسئولية عندما تكون قيم الأصول والأرباح منخفضة. ويعنى هذا أن تمسك مراقب الحسابات بالتحفظ المحاسبى فى القوائم المالية يقلل من احتمالات المسئولية الواقعة عليه بصرف النظر عن توجه الادارة بشأن التحفظ المحاسبى. ولذا مراقب الحسابات هو أكثر الاطراف تمسكاً بالتحفظ المحاسبى فى بيئة التقرير المحاسبى الحالية. (أبو الخير، ٢٠٠٨؛ العقيلى، ٢٠١٧)

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، تعد شركة Arthur Anderson من أبرز شركات المراجعة الكبرى التى فقدت سمعتها المهنية بعد فضيحة شركةEnronللطاقة. ولذلك تهتم شركات المراجعة عند قيامها بآداء عمليات المراجعة بسمعتها المهنية ويكون دافعاً قوياً لتقديم مستوى مرتفع من الجودة مما يقلل من خطر التقاضى التى تتعرض له. (Khurana and Ram-an,2004) يلعب التحفظ المشروط دور مهم فى تخفيف الآثار السلبية لعدم تماثل

المعلومات، وفى الحد من المخاطر الأخلاقية، والاختيار السلبى ومشاكل الوكالة الأخرى، وبذلك يساهم فى الحد من مخاطر التعرض للدعاوى القضائية. فقد أوضحت الدراسات السابقة (St.Pierre and Anderson,1984; Kellogg,1984;Heninger, 2001) أن معظم القضايا المرفوعة ضد المراقبين تتعلق بحالات تم فيها المبالغة فى الأرباح أو صافى الأصول، أو قامت فيها الشركة بالتقرير عن بنود مستحقة غير اعتيادية تؤدى لزيادة كبيرة فى الدخل.

وفى هذا الصدد، اهتمت مجموعة من الدراسات (Venkataraman et al.,2008;Choi et al.,2009;Simunic and Stein,1996) باختبار العلاقة بين مخاطر التقاضى وأتعاب المراجعة انطلاقاً من أن الأتعاب يجب أن تغطى كل من تكلفة الموارد المستخدمة فى آداء عملية المراجعة بالاضافة الى القيمة الحالية للخسائر المتوقعة التى قد تحدث نتيجة تعرض شركات المراجعة للدعاوى القضائية من جانب حملة الأسهم والدائنون وغيرهم لتعويض الخسائر التى يتحملونها اذا ما كانت القوائم المالية التى خضعت للمراجعة تنطوى على تحريفات جوهرية.

وتؤكد هذه الدراسات على ضرورة قيام شركات المراجعة بزيادة مجهود المراجعة وبالتالى جودة المراجعة وتخفيض قيمة التعويضات التى قد تتحملها نتيجة الدعاوى القضائية. كما اهتمت مجموعة من الدراسات (Boone et al.,2011; Chaney and Philipch,2002; Chung and Kallapur,2003) باختبار العلاقة بين مخاطر التقاضى وجودة المراجعة. يزداد التأثير الايجابى للتخصص القطاعى للمراقب على جودة المراجعة حيث يكون أثر التخصص القطاعى أكثر وضوحا بالنسبة للعملاء ذوى خطر المراجعة المرتفع. وانتهت الى عدم وجود دليل على أن شركات المراجعة الكبرى أصبحت أكثر اهتماماً بخطر التقاضى بعد صدور قانون SOX. (شتيوى، ٢٠١٧)

٩- الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث

تهدف الدراسة الميدانية إلى إختبار فروض البحث، وتحديد مدى قبول الفروض من عدمه، كما تهدف إلى التعرف على آراء عينة من؛ مراقبى حسابات الشركات المساهمة فى مصر، ومراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، والمديرين الماليين فى الشركات المساهمة، تجاه فروض البحث، وتجميع البيانات اللازمة وإخضاعها للتحليل الإحصائى.

١/٩ تصميم الدراسة الميدانية

١- مجتمع وعينة الدراسة

لأغراض التحقق من مدى صحة فروض البحث، ينبغى إستقصاء آراء مجموعة من مراقبى حسابات الشركات المساهمة فى مصر، والذين يمارسون المهنة وعلى علم بالممارسة العملية لها، ومراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات وتمثل احدى الجهات الرقابية والمنوط بها التصدى لكل أوجه الغش، والمديرين الماليين فى الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية وهى الفئة المستفيدة من تقديم خدمات المراجعة. وزعت عليها قائمة الاستقصاء(ملحق البحث) ، صممت للحصول على المعلومات الأساسية والضرورية اللازمة لإجراء الدراسة والتى إشتملت عدداً من المتغيرات التى تم توظيفها للتعامل مع فروض الدراسة وأهداف البحث، وقد تم إستخلاص هذه المتغيرات من خلال مراجعة الدراسات السابقة مع الأخذ فى الإعتبار طبيعة وظروف المحيط المهنى فى مصر. ويوضح الجدول رقم (٢) قوائم الإستقصاء الموزعة والمعادة ونسبة الردود فى كل فئة.

جدول رقم (٢)

قوائم الاستقصاء الموزعة والمعادة ونسبة الردود

مجتمع الدراسة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المعادة والصالحة للتحليل	نسبة الردود
مراقبى حسابات الشركات المساهمة	٦٠	٥٠	%٨٣
مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات	٤٠	٣٥	% ٨٨
المديرين الماليين بالشركات المساهمة	٥٥	٤٥	%٨٢
الإجمالى	١٥٥	١٣٠	%٨٤

يتضح من الجدول السابق، أن عدد الاستجابات الصحيحة ٨٤% وتعتبر نسبة كافية لإجراء الدراسة الميدانية، ويؤكد ذلك النتائج التى تم التوصل إليها من تشغيل البيانات عن طريق الحاسب الآلى.بالاضافة إلى القيام بتوصيف مفردات العينة وفقاً لمستوى الخبرة لمزاولة المهنة، الوظيفة، المستوى التعليمى، والشهادات المهنية. ويوضح الجدول رقم (٣) الخصائص الديمغرافية لمفردات العينة.

جدول رقم (٣)

الخصائص الديمغرافية لمفردات العينة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
مستوى الخبرة لمزاولة المهنة	أقل من ١٠ سنوات	٣٩	%٣٠
	من ١٠ إلى ١٥ سنة	٤٦	% ٣٦
	أكثر من ١٥ سنة	٤٥	%٣٤
	المجموع	١٣٠	% ١٠٠
الوظيفة	شريك بمكتب المراجعة	١٣	% ١٠
	مدير مراجعة	٢٥	% ١٩
	مراجع حسابات خارجى	٣٥	% ٢٧
	مراجع حسابات تحت التمرين	٣٢	% ٢٥
	أخرى	٢٥	% ١٩
	المجموع	١٣٠	% ١٠٠
المستوى التعليمى	بكالوريوس	٥٥	% ٤٢
	ماجستير	٢٨	% ٢٢
	دكتوراه	٩	% ٧
	أخرى	٣٨	% ٢٩
	المجموع	١٣٠	% ١٠٠
الشهادات المهنية	حاصل على شهادة مهنية فى مجال المحاسبة والمراجعة	٥٥	% ٤٢
	حاصل على عضوية احدى الجمعيات أوالمؤسسات المهنية للمحاسبة والمراجعة	٢٨	% ٢٢
	أخرى	٤٧	% ٣٦
	المجموع	١٣٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول السابق، أن معظم المشاركين من أفراد العينة تمتلك خبرات مناسبة فى مجال الواقع العملى، وتتنوع وظائفها، ومؤهلاتها العلمية، وتشتمل على فئات متعددة من الأطراف ذات الإرتباط بأنشطة الشركات المساهمة المصرية، وبالتالى يمكن الإعتماد على إجابات مفردات عينة البحث، فى تحليل نتائج الدراسة، وإختبار فروض البحث.

٣- أسلوب جمع البيانات

لتحقيق هدف الدراسة الميدانية بغرض الإجابة عن تساؤلات الدراسة، فقد تم تصميم قائمة استقصاء تحتوى على عدد من الأسئلة التى تعكس الاجابة عليها، الاجابة لفروض الدراسة، وقد روعى العديد من الإعتبارات عند تصميم القائمة، أن تكون الأسئلة سهلة وواضحة ويراعى فيها التسلسل المنطقى، والى أى مدى تتحقق فروض وأهداف الدراسة فى ضوء التحليل الاحصائى للنتائج. تحتوى قائمة الاستقصاء على مجموعة من الأسئلة مقسمة الى مجموعتين؛ المجموعة الأولى، وتختص بالمعلومات العامة لمفردات العينة من حيث؛ مستوى الخبرة لمزاولة المهنة، الوظيفة، المستوى التعليمى، والشهادات المهنية. المجموعة الثانية، وتعكس العبارات المرتبطة بالفروض الاحصائية. كما تم الإعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية مع بعض مفردات العينة بهدف الرد على أى إستفسارات تتعلق بقائمة الإستقصاء. ولقد تم مطالبة أطراف العينة المستجوبين بإبداء آرائهم وتقديراتهم لكل عنصر. ولقد تم صياغة إختبارات الإجابة عنها باستخدام مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس وكانت الاختيارات الخمس وأوزانها كما يلي: موافق جداً (٥)، موافقً (٤)، محايد (٣) ، غير موافق (٢)، غير موافق جداً (١).

- **متغيرات الدراسة:** وتتمثل فى

١- تتعدد مصادر مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات، تغطيها الأسئلة من (٥-١٣) بقائمة الإستقصاء (٩ أسئلة).

٢- يؤدى قيام الشركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية الى تقليل احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات، تغطيها الأسئلة من (١٤-٢٤) بقائمة الإستقصاء (١١ سؤال).

٣- تختلف قوة العلاقة بين تطبيق الشركات سياسات محاسبية متحفظة والحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب حسابات الشركات المساهمة المصرية المسجلة فى البورصة المصرية باختلاف طريقة قياس التحفظ المحاسبى (التحفظ المشروط مقابل التحفظ

غير المشروط) ، تغطيها الأسئلة من (٢٥- ٣٠) بقائمة الإستقصاء (٦ أسئلة).

٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد مراجعة وتصنيف قوائم الإستقصاء المستلمة للتأكد من إكتمالها وصلاحيتها، فقد تم إدخال إجاباتها على الحاسب الآلى بعد ترميز المتغيرات والبيانات باستخدام برنامج SPS (Version 20) ، **وتم إستخدام الأساليب الآتية:**

١- إستخدام بعض المقاييس الإحصائية الوصفية: لتحديد خصائص وإتجاهات عينة البحث نحو فروض الدراسة، من خلال حساب المتوسط الحسابى، الإنحراف المعيارى، ومعامل الإختلاف.

٢- مقياس الإعتمادية أو المصداقية Reliability: ويوضح مدى الإعتماد على نتائج قائمة الإستقصاء، ومدى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، وذلك من خلال مقياس معامل الثبات Cronbach's Alpha.

٣- إختبار T-Test: أحد الإختبارات المعلمية Parametric ، لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات الدراسة حول إجابات بعض الأسئلة.

٤- قياس طبيعة علاقة الإرتباط بين المتغيرات: للتعرف على طبيعة وإتجاه علاقة الإرتباط بين المتغيرات.

٢/٩ تحليل النتائج وإختبار فروض البحث

١/٢/٩ إختبار الثبات والصدق الذاتى لمتغيرات الدراسة

فى سبيل إختبار ثبات الإتساق الداخلى "Internal Consistency" فى أبعاد القياس المستخدم فى جمع البيانات، تم حساب معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha لكل مجموعة من الأسئلة المستخدمة فى الدراسة، وتتراوح قيمة المعامل بين الصفر والواحد، وكلما إقتربت من الواحد دلت على وجود ثبات عال، وكلما إقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ثبات. ويوضح الجدول رقم (٤) معاملات الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (٤)

معاملات الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة

م	متغيرات الدراسة	معامل الثبات Cronbach's Alpha	معامل الصدق الذاتى
١	مصادر مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات	٠.٧٩٩	٠.٨٩
٢	يؤدى قيام الشركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية الى تقليل احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات.	٠.٨٣٦	٠.٩٢
٣	تختلف قوة العلاقة بين تطبيق الشركات سياسات محاسبية متحفظة والحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقبى حسابات الشركات المساهمة المصرية المسجلة فى البورصة المصرية باختلاف طريقة قياس التحفظ المحاسبى(التحفظ المشروط مقابل التحفظ غير المشروط).	٠.٧٧٥	٠.٨٧

تجاوز معامل الثبات لكل متغير من متغيرات الدراسة الحد الأدنى وهى (٠.٦٩) مما يدل على ثبات العبارات المكونة لكل متغير من هذه المتغيرات، وبالتالى يمكن الإعتماد على نتائج هذه الدراسة وتعميمها على المجتمع. بالإضافة إلى إمكانية حساب معامل الصدق الذاتى لكل متغير من متغيرات الدراسة، ويقاس الصدق الذاتى بحساب الجذر التربيعى لمعامل الثبات. وبحساب معامل الصدق الذاتى لكل متغير من متغيرات الدراسة تم التوصل إلى أنه أكبر من (٠.٦٩)،مما يدل على صدق العبارات المكونة لكل متغير من المتغيرات.

٢/٢/٩ إختبار تأييد أو رفض فروض الدراسة

أولاً: اختبار تأييد أو رفض الفرض الأول

ينص الفرض الأول على : "لا يوجد فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول تتعدد مصادر مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات" (٩متغيرات)، وتعتمد الدراسة فى إختبار تأييد أو رفض الفرض الأول على الإحصاء الوصفى، من خلال حساب المتوسط الحسابى، والإنحراف المعيارى، ومعامل الإختلاف لهذه العبارات. ويلخص الجدول رقم (٥) تحليل أراء أطراف العينة المشاركين فى الإستقصاء فى المتغيرات التسع التى إقترحتها الدراسة والتى جاءت فى الجزء الثانى من قائمة الإستقصاء.

جدول رقم (٥)

المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى لعبارات الفرض الأول

العبـــــارة	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	معامل الإختلاف%
إخلال مراقب الحسابات بواجباته تجاه الأطراف المختلفة المستفيدة من البيانات المالية المنشورة يمكن أن يـــؤدي إلى إلحاق الضرر بهذه الفئات مما يعرض المراقب إلى المقاضاة ومطالبته بالتعويض عن تلك الأضرار التي لحقت بهم.	٤.٢١٩	٠.٦٩١	١٦.٢
تورط شركات المراجعة فى حالات الفشل، التى تتعرض لها الشركات والخسائر السنوية الناتجة عن الغش والاختلاس بالشركات قد يؤدى الى زيادة احتمالات رفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات.	٤.١٥٣	٠.٧٩٢	١٤.٦
إهمال مراقبى الحسابات وتقصيرهم في آداء واجباتهم المهنية قد يؤدى الى زيادة احتمالات قيام المساهمين برفع دعاوى قضائية ضد الشركة ومراقب الحسابات.	٤.١١٦	٠.٧٨١	١٥.٢
صعوبة وصول مراقب الحسابات غير المتخصص صناعياً الى أدلة الاثبات الكافية والملائمة يؤدى الى نقص آدائه المهنى وبالتالى انخفاض جودة عملية المراجعة.	٤.٢١٧	٠.٦٧٨	١٥.٧
الاخلال بقواعد الحوكمة قد يعنى فى كثير من الحالات انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبى، مما قد يؤدى الى زيادة احتمالات قيام المساهمين برفع دعاوى قضائية ضد الشركة ومراقب الحسابات.	٤.١٢٣	٠.٧٩٨	١٨.٩

عدم التزام المراقب بالمعايير المهنية وقواعد السلوك المهني، وعدم وجود نظام رقابة على جودة الآداء المهني على مكتب المراجعة قد يؤدى الى زيادة احتمالات قيام المساهمين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات.	٤.٢٠٨	٠.٧٦٨	١٧.٢
يتم فرض غرامات على مديرى الشركات ومراقبى الحسابات فى الشركات التى تنتهك قوانين الأوراق المالية قد تصل الى شطب الأوراق المالية للشركة من البورصة.	٤.١٣٧	٠.٧٦٦	١٦.٧
تؤثر الظروف المالية للعميل، معدل نمو المبيعات، هيكل الأصول، والقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية على الأحكام المهنية للمراقب سواء فيما يتعلق بخطر التقاضى المتوقع أوبخطة المراجعة المبدئية وما يرتبط بها من أدلة الاثبات أوأتعاب المراجعة.	٤.٤٤٧	٠.٦٩٨	١٥.٧
ينشأ خطر تقاضى المراقب من مراجعة الشركات العامة أوالخاصة التى يتم تداول أوراقها المالية فى بورصة الأوراق المالية, كما ينشأ من قيام شركات المراجعةبتقديم مجموعة من الخدمات الأخرى.	٤.٢٠٨	٠.٧٦٨	١٧.٢
المؤشر العام	٤.٢٣	٠.٣٤٨	٨.٣

ومن خلال تحليل الجدول تبين؛ أن الاتجاه العام للمستقصى منهم تجاه هذه العبارت يتجه إلى الموافقة، حيث أن متوسط جميع العبارات أكبر من (٣)، كما بلغ المتوسط الحسابى المرجح الإجمالى (٤.٢٣)، وهذا يدل على تعدد مصادر مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعيارى لهذه المتغيرات أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إستجابات العينة لهذه العبارات. وبناءً على نتائج التحليل الوصفى، **يتم قبول الفرض الأول للبحث والذى ينص على:** لا يوجد فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول تتعدد مصادر مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات. كما يمكن تأكيد النتيجة السابقة لتأييد أو رفض الفرض الأول على نتائج إختبارT-Test، وقيمة P-value. ويلخص الجدول رقم (٦) تحليل آراء أطراف العينة المشاركين فى الإستقصاء وعددهم (١٣٠) فرداً (٥٠ مراقب حسابات، ٣٥ مراقب حسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، و٤٥ مدير مالى) فى المتغيرات التسع التى اقترحتها الدراسة والتى جاءت فى الجزء الثانى من قائمة الإستقصاء.

جدول رقم (٦)

نتائج إختبار الفرض الأول

العينـــة	إختبارT-Test		
	المتوسط	قيمةT	المعنويةP
مراقبى الحسابات	٤.١٧	٠.٥٤٧	٠.٥٨٦
مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات	٤.٠٨		
المديرين الماليين	٤.١١		

يتضح من الجدول السابق، أن نتائج إختبار T–Test تبين قيمة متوسط إجابات مفردات عينة البحث (مراقبى الحسابات، مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات، والمديرين الماليين) هى على التوالى (٤.١٧، ٤.٠٨ ، ٤.١١) وأن قيمة إحصاءT هى (٠.٥٤٧) بمستوى معنوية قدره (٠.٥٨٦) ، وبمقارنة هذه القيمة المحسوبة لمستوى المعنوية بقيمة (ألفا = ٥ %) . وتؤيد النتائج السابقة قبول الفرض الأول من فروض البحث وأنه لا يوجد فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول تتعدد مصادر مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات.

ثانياً: اختبار تأييد أو رفض الفرض الثانى:

ينص الفرض الثانى على: " لا يوجد فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول يؤدى قيام الشركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية الى تقليل احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات" (احدى عشر متغير)، وتعتمد الدراسة فى إختبار تأييد أو رفض الفرض الثانى على الإحصاء الوصفى، من خلال حساب المتوسط الحسابى، والإنحراف المعيارى، ومعامل الإختلاف لهذه العبارات. ويلخص الجدول رقم (٧) تحليل أراء أطراف العينة المشاركين فى الإستقصاء فى المتغيرات الاحدى عشر التى إقترحتها الدراسة والتى جاءت فى الجزء الثانى من قائمة الإستقصاء.

جدول رقم (٧)

المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى لعبارات الفرض الثانى

العبـــــارة	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	معامل الإختلاف%
يعتبر التحفظ المحاسبي وسيلة لمعالجة مخاطـــــر لاتماثلية المعلومات، والمسئولية القانونية المحـدودة، وغير المحدودة.	٤.٢١٥	٠.٦٩١	١٦.٤
استبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار النظري المفاهيمي يؤثر سلباً على السلوك الإداري والاقتصادى.	٤.١٣٤	٠.٧٨٨	١٥.٦
انخفاض لا تماثلية المعلومات نتيجة لمطالبـــة الشركات بضمان مستويات عالية من الشفافيـــة في إفصاحاتهم المالية.	٤.١٣٧	٠.٧٨٦	١٧.٣
ينجم عن تطبيق القواعد التنفيذية لهيئـــــة سوق المال ، زيادة مستوى الشفافية، وزيادة مخاطر الدعاوى القضائية وفرض الجزاءات، ومن ثم زيادة حجم ممارسات التحفظ المحاسبى.	٤.٢١٧	٠.٦٨٨	١٦.٧
تعدل التغيرات في البيئة النظامية والتشريعية والقانونيـة في مصـر من مستـوى جودة رقم الأرباح وتقلص من احتمالات تلاعب الشركات بالتقارير المالية.	٤.١١٣	٠.٧٧٩	١٧.٨
تحث مخاطر الدعاوى القضائيـة، الشـــركات بممارسة التحفظ المحاسبي بالتقارير الماليـــة بمستويات مرتفعة.	٤.٢١٧	٠.٧٦٧	١٦.٤
يتطلب التحفظ المحاسبي ضرورة وجود درجـة عاليـة من القابلية للتحقق للاعتـراف بالأنباء الحسنـة بوصفها مكاسب، بالمقارنة بالاعتـراف بالأنباء السيئـة بوصفها خسائر.	٤.٤٣٧	٠.٦٧٨	١٥.٩
يهدف التحفظ المحاسبي الى مقاومة الدوافع الادارية نحو الافصاح المحاسبى المتحيز نحو الارتفاع فى ظل وقوع أنباء غيـــر سارة تتعلق بالأرباح، من خـلال الافصاح المبكر عنها وتأجيل الافصاح عن الأنباء السارة .	٤.٢٨٥	٠.٧٦٩	١٧.٥
تؤثر التغيـرات فى البيئة القانونيـة على ممارسات اعداد التقارير المالية حتى فى حالة عدم حدوث تغيير متـزامن يصاحب ذلك فى معايير اعداد التقارير المالية.	٤.٢٠٧	٠.٧٦٥	١٦.٧
تـــوجد زيادة فى حجم ممارسات التحفظ المحاسبى فـى الشركات التى تتسم بانخفاض نسبة السعر السوقى للسهم الى قيمته الدفترية خلال الفترات التى تزيد فيها مستويات تكاليف التقاضى.	٤.٢٢٩	٠.٧٦٨	١٧.٤
يحـد التحفظ المحاسبى من المغالاة فى صافى الأصـــول والدخل للشركة محل المراجعة.	٤.١٢٤	٠.٧٧٨	١٦.٦
المؤشر العام	٤.٢٥	٠.٣٣٩	٨.٤

ومن خلال تحليل الجدول تبين؛ أن الاتجاه العام للمستقصى منهم تجاه هذه العبارت يتجه إلى الموافقة، حيث أن متوسط جميع العبارات أكبر من (٣)، كما بلغ المتوسط الحسابى المرجح الإجمالى (٤.٢٥)، وهذا يدل على أن قيام الشركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية يؤدى الى مصداقية المعلومات المحاسبية مما يقلل من احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعيارى لهذه المتغيرات أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إستجابات العينة لهذه العبارات. وبناءً على نتائج التحليل الوصفى، يتم قبول الفرض الثانى للبحث والذى ينص على: لا يوجد فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول يؤدى قيام الشركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية الى تقليل احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات. كما يمكن تأكيد النتيجة السابقة لتأييد أو رفض الفرض الثانى على نتائج إختبارT-Test، وقيمة P-value. ويلخص الجدول رقم (٨) تحليل أراء أطراف العينة المشاركين فى الإستقصاء وعددهم (١٣٠) فرداً (٥٠ مراقب حسابات، ٣٥ مراقب حسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ، و٤٥ مدير مالى) فى المتغيرات الاحدى عشر التى اقترحتها الدراسة والتى جاءت فى الجزء الثانى من قائمة الإستقصاء.

جدول رقم (٨)

نتائج إختبار الفرض الثانى

العينـــــة	إختبارT-Test		
	المتوسط	قيمةT	المعنويةP
مراقبى الحسابات	٤.١٥	٠.٥٤٨	٠.٥٨٩
مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات	٤.١٢		
المديرين الماليين	٤.١٤		

يتضح من الجدول السابق، أن نتائج إختبار T-Test تبين قيمة متوسط إجابات مفردات عينة البحث (مراقبى الحسابات، مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات، والمديرين الماليين) هى على التوالى (٤.١٥، ٤.١٢ ، ٤.١٤) وأن قيمة إحصاءT هى (٠.٥٤٨) بمستوى معنوية قدره (٠.٥٨٩) ، وبمقارنة هذه القيمة المحسوبة لمستوى المعنوية بقيمة (ألفا = ٥ %) .

وتؤيد النتائج السابقة قبول الفرض الثانى من فروض البحث وأنه " لا يوجد فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول يؤدى قيام الشركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية الى تقليل احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات" .

ثالثاً: اختبار تأييد أو رفض الفرض الثالث

إستهدف الفرض الثالث للبحث، إختبار تأثير إختلاف نوع التحفظ (التحفظ المشروط مقابل التحفظ غير المشروط) على قوة العلاقة بين تطبيق الشركات سياسات محاسبية متحفظة والحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقبى حسابات الشركات المساهمة المصرية المسجلة فى البورصة المصرية" (ستة متغيرات)، وتعتمد الدراسة فى إختبار تأييد أو رفض الفرض الثالث على الإحصاء الوصفى، من خلال حساب المتوسط الحسابى، والإنحراف المعيارى، ومعامل الإختلاف لهذه العبارات. ويلخص الجدول رقم (٩) تحليل أراء أطراف العينة المشاركين فى الإستقصاء فى المتغيرات الست التى إقترحتها الدراسة والتى جاءت فى الجزء الثانى من قائمة الإستقصاء.

جدول رقم (٩)

المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى لعبارات الفرض الثالث

العبـــــارة	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	معامل الإختلاف %
يعد التحفظ غير المشروط اجراءاً أكثر تحفظاً يترتب عليه تسجيل المصروفات المستقبلية غير المؤكدة قبل وجود الأخبار السيئة.	٤.٢٢٦	٠.٦٨٤	١٧.٣
عندما يتم تطبيق التحفظ غير المشروط فى آن واحد مع التحفظ المشروط، فان التحفظ غير المشروط يحد من أثر مخاطر هبوط الأرباح بشكل حاد.	٤.١٤١	٠.٧٩٨	١٧.٤
يقوى التحفظ المشروط من سلطة الحوكمة على المديرين،ويؤدى الى زيادة التدفقات النقدية المستقبلية من الأنشطة التشغيلية ومجمل الربح، وتخفيض بنود مستقبلية خاصة مثل الهبوط فى قيمة الأصول.	٤.٣١٤	٠.٦٧٨	١٥.٦
للتحفظ المشروط و غير المشروط آثار على كفاءة استثمارات الشركة، ومن ثم على القيمة المضافة لحملة أسهمها.	٤.١٢٦	٠.٧٦٨	١٦.٧

تعتبر الممارسات المحاسبية المتحفظة آداة فعالة للحد من تطبيق ممارسات ادارة الأرباح التى تستهدف زيادة الدخل.	٤.١١٧	٠.٧٧٦	١٥.٧
يحد تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى من ظاهرة عدم تماثل المعلومات مما يؤثر على شفافية المعلومات المحاسبية المفصح عنها فى القوائم الماليـــة ومن ثم تقليل رفع دعاوى قضائية ضد الشركة ومراقب الحسابات.	٤.٢٢٧	٠.٧٨٦	١٦.٦
المؤشر العام	٤.٢٦	٠.٣٣٧	٨.٦

ومن خلال تحليل الجدول تبين؛ أن الاتجاه العام للمستقصى منهم تجاه هذه العبارت يتجه إلى الموافقة، حيث أن متوسط جميع العبارات أكبر من (٣)، كما بلغ المتوسط الحسابى المرجح الإجمالى (٤.٢٦)، كما يلاحظ أن الإنحراف المعيارى لهذه المتغيرات أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إستجابات العينة لهذه العبارات. وبناءً على نتائج التحليل الوصفى، يتم قبول الفرض الثالث، والذى ينص على: لا يوجد فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول لا تختلف قوة العلاقة بين تطبيق الشركات سياسات محاسبية متحفظة والحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقبى حسابات الشركات المساهمة المصرية المسجلة فى البورصة المصرية باختلاف طريقة قياس التحفظ المحاسبى (التحفظ المشروط مقابل التحفظ غير المشروط). كما يمكن تأكيد النتيجة السابقة لتأييد أو رفض الفرض الثالث على نتائج إختبار T–Test، وقيمة P–value. ويلخص الجدول رقم (١٠) تحليل أراء أطراف العينة المشاركين فى الإستقصاء وعددهم (١٣٠) فرداً (٥٠ مراقب حسابات، ٣٥ مراقب حسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ، و٤٥ مدير مالى) فى المتغيرات الست التى اقترحتها الدراسة والتى جاءت فى الجزء الثانى من قائمة الإستقصاء.

جدول رقم (١٠)

نتائج إختبار الفرض الثالث

العينـــة	إختبار T-Test		
	المتوسط	قيمة T	المعنوية P
مراقبى الحسابات	٤.١٤	٠.٥٤٦	٠.٥٧٧
مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات	٤.١٧		
المديرين الماليين	٤.١٦		

يتضح من الجدول السابق، أن نتائج إختبار T-Test تبين قيمة متوسط إجابات مفردات عينة البحث (مراقبى الحسابات، مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات، والمديرين الماليين) هى على التوالى (٤.١٤، ٤.١٧ ، ٤.١٦) وأن قيمة إحصاءT هى (٠.٥٤٦) بمستوى معنوية قدره (٠.٥٧٧) ، وبمقارنة هذه القيمة المحسوبة لمستوى المعنوية بقيمة (ألفا = ٥%) . وتؤيد النتائج قبول الفرض الثالث من فروض البحث، مما يدل على عدم إختلاف قوة العلاقة بين تطبيق الشركاتالتحفظ المشروط والحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب حسابات الشركات المساهمة المصرية المسجلة فى البورصة المصرية عنه فى تطبيق الشركات التحفظ غير المشروط، وهذا يتفق مع التحليل النظرى. مما يؤكد على أن كل من نوعى التحفظ المحاسبى يؤدى الى نفس الأثر النهائى من حيث انخفاض كل من القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وصافى الربح. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Laraetal.,2009) كما يمكن التحقق من صحة الفرض الثالثعن طريق المقارنة بين معامل التحديدR^2 لنماذج الإنحدار التى تم إستخدامها لتحديد تأثيرالتحفظ المشروط مقابل التحفظ غير المشروط على الحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب حسابات الشركات المساهمة المصرية المسجلة فى البورصة المصرية. وتم التوصل إلى أن قيمة R^2 فى نموذج الإنحدار الخاص بمستوى التحفظ المحاسبى المشروط وغير المشروط (١٢%)، مما يشير إلى زيادة القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار فى حالة التحفظ المحاسبى المشروط وغير المشروط. وبالتالى يتم قبول الفرض الثالث للبحث.

٣/٩ الخلاصة والنتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

إستهدف هذا البحث محاولة الوصول إلى دليل ميدانى بشأن العلاقة بين مستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية ومخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية. وتم تحقيق هذا الهدف من خلال إستقراء الأبحاث والكتابات السابقة فى أدبيات المحاسبة والمراجعة والمتعلقة بمشكلة البحث وتحديد متغيراتها، مع إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية من مراقبى حسابات الشركات المساهمة فى مصر بدءاً من (مراجع حسابات تحت التمرين، مراجع حسابات خارجى، مدير مراجعة، وشريك بمكتب المراجعة)، ومراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، والمديرين الماليين فى الشركات المساهمة. ولقد تم البدء بتقديم إطار نظرى يتناول عرض وتحليل مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات من حيث مفهومه وأهميته ومصادره، عرض وتحليل مخاطر الدعاوى القضائية

لمراقب الحسابات فى الواقع المهنى، عرض وتحليل الاطار العام للتحفظ المحاسبى مفهومه وأهم مقاييسه ودوافعه وأنواعه، عرض وتحليل العلاقة بين مستوى ممارسة التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية ومخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات، عرض وتحليل العوامل المؤثرة على تبنى سياسات محاسبية متحفظة فى القوائم المالية والحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات وفى ضوء ما تناوله البحث فى شقه النظرى وما انتهت إليه الدراسة الميدانية، **يمكن بلورة أهم نتائجه على النحو التالى:**

أ-ان التمسك بسياسة التحفظ المحاسبى تلزم الطرف القائم على الادارة بالالتزام بالمعالجات المحاسبية المتحفظة والتى من شأنها أن تساهم فى تخفيض مشكلة تضارب المصالح والعمل على تحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، والحد من التصرفات الانتهازية للادارة.مع ضرورة عدم المبالغة فى تطبيق الحيطة والحذر مما قد يؤدى الى تكوين احتياطيات سرية أو مخصصات مبالغ فيها.

ب- يؤدى التزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية، وتجاوبه بكفاءة مع التطورات فى تلك المعايير الى دعم كفاءته المهنية فى اصدار الأحكام المهنية ومن ثم زيادة جودة المراجعة.

ج- من أهم التعديلات التى جاء بها قانون اصلاح التقاضى فى بورصات الأوراق المالية الأمريكية الصادرة من الكونجرس فى عام ١٩٩٥م، وزيادة مهام مراقب الحسابات ومسئوليته القانونية تجاه الغير.

د- فى ظل آليات الحوكمة الحديثة، لم تعد الادارة اللاعب الرئيسى فى العملية الرقابية، حيث تتطلب تلك الآليات الفصل بين مجلس الادارة والادارة التنفيذية، وانشاء لجان للمراجعة، كما تلقى القوانين والقرارات التنظيمية الحديثة ببعض المسئولية عن القوائم المالية على الادارة التنفيذية بالشركة. ان أحد أهداف تعارض المصالح القائم فى التنظيمات الحديثة هو تخفيض احتمالات المسئولية القانونية الواقعة على الشركة تجاه الغير، وتخفيض التكاليف القانونية التى تتحملها المنشآت.

هـ- أهمية التعليم والتدريب المهنى لمراقب الحسابات مما يساعد فى زيادة كفاءة المراقب فى اصدار الأحكام المهنية، ويتوقف تأثير الخبرة على الأحكام بدرجة ما على ما يكتسبه مراقب الحسابات من خبرات جديدة.

و- يؤدى التحفظ المشروط الى تسجيل الأخبار السيئة بشكل متزامن فى الأرباح المحاسبية، بينما لا يتم ذلك بالنسبة للأخبار الجيدة، يطلق عليه، التحفظ اللاحق أو التحفظ التابع للأخبار. يتم تبنى ضوابط أكثر صرامة للقابلية للتحقق عند تطبيق التحفظ المشروط عند الاعتراف بالأخبار الجيدة مثل الايرادات والمكاسب المحاسبية، بالمقارنة بالضوابط المطبقة عند الاعتراف بالأخبار الغير جيدة، مثل المصروفات أو الخسائر المحاسبية، من أمثلته؛ الهبوط فى قيمة الأصول الثابتة الملموسة والشهرة، وتطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون.

ز- تعد خسارة السمعة المهنية من أهم الأسباب التى ترجع اليها خطورة الدعاوى القضائية ضدشركات المراجعة، لأن السمعة المهنية تعتبر من أهم الأصول المهنية Professional Asset، لأنها تلعب دوراً هاماً ليس فقط فى مجال الاحتفاظ بعملاء المراجعة الحاليين، أو فى مجال الحصول على عملاء جدد كبار، وانما أيضاً لأن تلك السمعة تساعد شركات المراجعة فى اجتذاب موظفين جدد من ذوى الكفاءات المهنية.

ط- يسهم التحفظ المحاسبي في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية، كما يساعد على حماية أصحاب المصالح في المنشأة، بالرغم مما يتعرض له من انتقادات حادة بدعوى تعارضه مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ى- لأغراض التحقق من مدى صحة فروض البحث والوقوف على أثر مستوى تطبيق ممارساتالتحفظالمحاسبى فى التقارير المالية ومخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية فى الواقع العملى، تم القيام بدراسة ميدانية من خلال إعداد قائمةإستقصاء موزعةعلىعينة من؛ مراقبى حسابات الشركات المساهمة فى مصر، ومراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، والمديرين الماليين فى الشركات المساهمة، بهدف إختبار فروض البحث، وقد أيدت نتائج الدراسة الميدانية نتائج التحليل النظرى، **وتم التوصل من خلال الدراسة الميدانية إلى:**

١- استهدف الفرض الأول للبحث إختبار عدم وجود فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول تتعدد مصادر مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات، وتم التوصل الى أن مستوى المعنوية أكبر من ٠.٠٠٥، حيث أن قيم P-Value أكبر من مستوى المعنوية ٥%، مما يدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة احصائية بين متوسط آراء عينة

البحث (متوسطات جميع العبارات) مما يؤكد صحة الفرض الأول بعدم وجود فروق معنوية بين متوسط آراء عينة البحث حول تتعدد مصادر مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات.

٢- استهدف الفرض الثانى للبحث إختبار عدم وجود فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول يؤدى قيام الشركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية الى تقليل احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات. وتم التوصل الى أن مستوى المعنوية أكبر من ٠.٠٠٥، حيث أن قيم P-Value أكبر من مستوى المعنوية ٥%، مما يدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة احصائية بين متوسط آراء عينة البحث (متوسطات جميع العبارات) ، مما يؤكد صحة الفرض الثانى بعدم وجود فروق معنوية بين متوسط آراء عينة البحث حول يؤدى قيام الشركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية الى تقليل احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات.

٣- استهدف الفرض الثالث للبحث إختبار عدم وجود فروق معنوية بين آراء مفردات عينة البحث حول لا تختلف قوة العلاقة بين تطبيق الشركات سياسات محاسبية متحفظة والحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقبى حسابات الشركات المساهمة المصرية المسجلة فى البورصة المصرية باختلاف طريقة قياس التحفظ المحاسبى(التحفظ المشروط مقابل التحفظ غير المشروط). وتم التوصل الى أن كل من نوعى التحفظ المحاسبى (التحفظ المشروط مقابل التحفظ غير المشروط) يؤدى الى نفس الأثر النهائى من حيث انخفاض كل من القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وصافى الربح.

٤- تواجه شركات المراجعة مستوى أكبر من خطر التقاضى، مما يتطلب الحصول على أتعاب أكبر وجمع المزيد من أدلة الاثبات لتخفيض خطر التحريفات الجوهرية للمستوى المقبول، فى ظل ارتفاع نسبة أرصدة العملاء والمخزون الى اجمالى أصول العميل، ارتفاع القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، وارتفاع معدلات نمو المبيعات.

٥- يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التحفظ المحاسبى المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط في أن التحفظ المحاسبى غير المشروط يستخدم فقط المعلومات التي تكون معروفة في

بداية حياة الأصل (عند بدء الاعتراف بالأصل) كما هو الحال عند انفاق تكاليف البحوث والتطوير، بينما التحفظ المحاسبي المشروط يستخدم المعلومات التي يتم استلامها في الفترات المستقبلية.

وفى ضوء النتائج السابقة توصى الباحثة بالآتى:

- تشجيع ادارات الشركات المساهمة على تطبيق الطرق والسياسات المتحفظة فى اطار معايير المحاسبة المصرية للمحافظة على قيمتها وخاصة فى ظل الهزات المتكررة التى تمر بها البورصة المصرية.
- أهمية مراعاة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى وملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس القيمة عند اعداد التقارير المالية.
- ضرورة الاعتماد على البيانات المالية المؤكدة من قبل مراقب حسابات مستقل ومشهود له بالخبرة والكفاءة فى ممارسة مهنة المراجعة، وتفعيل دور لجان المراجعة لكى تقلل من حالات خطر تقاضى مراقب الحسابات وتحافظ على إستقلاله.
- ضرورة قيام الجهات المهنية والتشريعية فى مصر بوضع الضوابط والآليات التى تتفق مع البيئة المصرية، وإهتمامها بقضية خطر تقاضى مراقب الحسابات، وبما يضمن جودة التقارير المالية للشركات.
- يجب اعادة النظر فى معايير المحاسبة المصرية بحيث تسمح بوضع حدود ملزمة لمنشآت الأعمال لتطبيق الممارسة المحاسبية المتحفظة، مع ضرورة أن تتضمن معايير المراجعة ما يفيد افصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن مدى تحفظ القوائم المالية للمنشأة.
- أهمية تفعيل دور الجهات والمنظمات المهنية المحلية بالاستعانة بالكوادر الأكاديمية والمهنية من ذوى الخبرة فى توفير البرامج التعليمية والتدريبية التى تعمل على توفير المعرفة العلمية والمهنية لمراقبى الحسابات والتى تمكنهم من آداء دورهم بكفاءة وتعمل على مواكبتهم للمتغيرات البيئية والاقتصادية الحديثة.
- أهمية قيام الجهات المهنية فى مصر ببذل مزيد من الجهود لإعداد معايير مراجعة جديدة تحقق الموائمة بين معايير مجلس الإشراف المحاسبى على الشركات العامة وبيئة الأعمال فى جمهورية مصر العربية.

- ضرورة قيام هيئة سوق المال بالتعاون مع ادارة البورصة ووزارة الاستثمار بوضع ضوابط صارمة للشركات المخالفة المتهمة بالتلاعب في تقاريرها المالية بما يؤدي الي حالات الغش والتلاعب والفساد المالي والاداري.
- أهمية الزام كافة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية باتباع متطلبات معايير الافصاح الكامل، لتحقيق شفافية عرض وتداول القوائم المالية، مع الافصاح عن طبيعة القوائم المالية المعروضة وما اذا كانت قد سبق مراجعتها من مراقب حسابات مستقل أم لا، وضرورة الزام تلك الشركات بأن تخضع كافة القوائم المالية المنشورة لمراجعة مراقب الحسابات سواء كانت ختامية أو مرحلية.

مقترحات لأبحاث مستقبلية

فى ضوء حدود البحث وما إنتهى إليه من نتائج، تعتقد الباحثة بأهمية البحث مستقبلاً فى الموضوعات التالية:

- إجراء دراسة تطبيقية لتقييم العلاقة بين كل من خطر تقاضى مراقب الحسابات وتحفظات المراقبين وأسعار الأسهم، ودراسة تأثير سيطرة شركات المراجعة الكبار على سوق المراجعة في مصر.
- إجراء دراسة تجريبية حول أثر خطر تقاضى مراقب الحسابات على جودة التقارير المالية وزيادة كفاءة القرارات الإستثمارية والعوامل المؤثرة فيها فى القطاع المصرفى.
- دراسة العلاقة بين خطر تقاضى مراقب الحسابات وأسعار أسهم الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية حتى يمكن التعرف على تأثير التناوب على إدراك الطرف الثالث نتيجة خطر تقاضى المراقب.
- إجراء دراسة مقارنة لأثر خطر تقاضى مراقب الحسابات على ممارسة ادارة الأرباح بين الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.
- إجراء دراسة لأساليب التنقيب فى البيانات فى منع واكتشاف الغش فى القوائم المالية.

اولاً المراجع العربية

- **أبـو الخيـر، مـدثر طـه،٢٠٠٨،**" المنظـور المعاصـر للـتحفظ المحاسـبى بـالتطبيق علـى الشـركات المتداولـة فـى سـوق الأسـهم المصـرية"، المجلـة العلميـة للتجـارة والتمويـل، كليـة التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ١٠-٦٣.
- **الابيـارى، هشـام فـاروق،٢٠١٢**، مـدى فعاليـة لجـان المراجعـة وكفايـة مسـتوى الـتحفظ المحاسبى فـى القوائم الماليـة- دراسـة تطبيقيـة علـى شـركات المسـاهمة المصـرية"، المجلـة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ص٥٣ -١٢٢.
- **السعدون، أبو صالح، ٢٠١٧**،"صـادرات ترفـع دعوى قضـائية ضـد رئيس وأعضـاء مجلس الإدارة السابقين"، الاقتصادى، السعودية،١٥ نوفمبر.
- **الشنواني, غياث, ٢٠٠٤**، "دور مراجعة الحسابات في الحد من الاختلاس والتلاعب مع التطبيق علـى قضـايا محكمـة الأمـن الاقتصـادي بدمشـق"، رسـالة ماجسـتير منشـورة، كليـة الاقتصاد، قسم المحاسبة, جامعة دمشق.
- **العقيلـى، ليلـى محـروس، ٢٠١٧**،" العوامل التـى تحد من ممارسـات ادارة الـربح المتعسـفة للتقديرات المحاسبية بالتطبيق على شركات المساهمة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، يناير، المجلد رقم (٥٤) الجزء الثانى، ص ١٨١ -٢٢١.
- **المـدبولى، داليـا محمـد خيـرى،٢٠١٧**،" مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم الماليـة للشـركات العائليـة وغيـر العائليـة المقيـدة بالبورصـة المصـرية – دراسـة تطبيقيـة مقارنـة"، مجلـة كليـة التجـارة للبحـوث العلميـة، العـدد الأول، المجلـد رقـم (٥٤) الجـزء الأول، ينـاير، ص ٣٤٣-٣٨٠.
- **جربوع، يوسف، ٢٠٠٤**،"فجوة التوقعات عن المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، فلسطين، المجلد الثانى عشر، العدد الثانى، ص ٣٦٧- ٣٨٩.
- **خليل، عبد الفتاح أحمد على،٢٠٠٣**،"التأصيل العلمى لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبى فى ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبى"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعـة القاهرة، فرع بنى سويف، العدد الثانى، ص ٧٢٩-٧٦٧.

- **راشد،محمد ابراهيم محمد ، ٢٠١٠**،" دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى اطار الالتزام بالمعايير المحاسبية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض- دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- **راضي،محمد سامي،٢٠١١**، موسوعة المراجعة المتقدمة، الإسكندرية، دارالتعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
- **رمضان، حمدى أحمد،٢٠١٦**، "التحفظ المحاسبى-تأصيل نظرى وتدليل تجريبى يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الأربعون، العدد الثانى، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- **ريشه، شيرين شوقى محمد حسن، ٢٠١٧**،"جودة التقارير المالية فى ظل تغيير المراجع الخارجى- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، كلية العلوم الادارية.
- **ريشو، بديع الدين، ٢٠١٤**،" العوامل المؤثرة فى خطر تقاضى المراجع: النتائج والآثار- دراسة تطبيقية"،المجلة العلمية للتجارة والتمويل،كلية التجارة، جامعة طنطا ، العدد الأول، المجلد الأول، ص ٣٥٤-٤٠٦.
- **زيتون، محمد خميس جمعه خطاب،٢٠١٦**،"أثر قيد مراقب الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابةالمالية على سلامة حكمه على التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية- دراسه تجريبية"، مجلة كليه التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعه الاسكندرية، العدد الثانى، يوليو، المجلد (٥٣) الجزء الثالث، ص٣٨٥ - ٤١٧.
- **سعدالدين،ايمانمحمد سعد، ٢٠١٠** ، " دراسة تحليلية للمحاسبة الابتداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها بالتطبيق علي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات"، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة ، جامعة القاهرة.
- **.....، ٢٠١٤**،" تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بنى سويف، كلية التجارة ، يونيو، العدد الأول، ص ٢٩٩-٣٤٢.

- **سلامة،صلاححسنعلى،٢٠١٢**،"نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبى عند اعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة- دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبى، جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد السادس عشر، ص٥٢٧-٦٣٣.
- **شتيوى، أيمن أحمد،٢٠١٧**،" دراسة ميدانية مقارنة لأثر التحفظ المحاسبى المشروط وغير المشروط على كفاءة استثمارات الشركة والقيمة المضافة لحملة الأسهم: بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، يناير، المجلد رقم (٥٤) الجزء الأول، ص٨١-١٤٧.
-.....،٢٠١٠،" تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية"، الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، المجلد الخمسون، العدد الرابع، شوال١٤٣١، سبتمبر، ص ٥٧٦-٦٢٣ .
-**عبدالعزيز،باسنتجابرمحمد، ٢٠١٧**،" دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبى المشروط وخطر وتكاليف التقاضى في منظمات الأعمال المصرية - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، كلية العلوم الادارية.
-**عبد الملك، أحمد رجب، ٢٠١٠** ،"قياس التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة- دراسة مقارنة"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، المجلد الرابع عشر، ص ٧٣-١٠٦.
-**عبيد، ابراهيم السيد، ٢٠١٠**، " دور الاستثمار المؤسسى فى زيادة درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية المنشورة-درسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة فى السوق المالية السعودية"، الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، كلية ادارة الأعمال، جامعة الملك سعود، مايو، ص ١-٣٧ .
-**عثمان، محمد عصام تمام، ٢٠١٦**،" مدخل مقترح لاستخدام أساليب تنقيب البيانات فى زيادة كفاءة المراجع الخارجي فى اكتشاف غش الادارة فى القوائم المالية- دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثالث، السنة السادسة والثلاثون، ص٤٠٥ -٤٤١.

- **على، عبد الوهاب نصر، وشحاته، شحاته السيد، ٢٠٠٧،** " مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة "، الدار الجامعية ، الاسكندرية.
- قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم (١٥٩) لعام ١٩٨١، جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- **كساب، ياسر السيد، ٢٠١١،**" العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاسبى– دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى ، ص ٢٩٧–٣٤٠.
- **محمود، حسن شلقامى،٢٠١٦،**"نموذج وصفى مقترح لتأثير خصائص مكتب المراجعة"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، ص ١– ٦٢.
- **مليجى، مجدى مليجى عبد الحكيم،٢٠١٤،** " أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية– دليل من البيئة المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الأول، يناير، ص ٢٤٥ –٣٠٤ .
- **ميلاد، ريمون فؤاد،٢٠١٦،**" أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRSIAS) على التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية– دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد العشرون، العدد الثانى.
- **نصر، عبد الوهاب، وأسماء أحمد الصيرفى، ٢٠١٥،** " أثر مستوى الالتزام الأخلاقى للمحاسب المالى على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثانى، المجلد الثالث، ديسمبر، ص ١–٥٣.
- **نجم، مها رزق،٢٠١٢،** " العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة"، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، مايو.

ثانياً المراجع الأجنبية

-**Al-Hroot, Yusuf Ali , Laith Akram, Muflih AL-Qudah, Faris Irsheid and Audeh Alkharabsha, 2017,** "The Effect of the Global Financial Crisis on the Level of Accounting Conservatism in Commercial Banks-Evidence from Jordan",International Journal of Business and Management, Vol 12, No 2 .

-**Artiach, T., and P. Clarkson, 2013**," Conservatism, Disclosure and Costof Equity Capital ", Australian Journal of Management, Available at: http://ssrn.com/abstract-1673516.

-**Badertscher,B.,Phillips,J.,Pincus,M. and Rego,S., 2012,**"DFirms Manage Earnings Downward in Abook- Tax Conform Mannar ?", Working Paper, University of Iowa. available at SSRN:http-://ssrn.com/abstract=921422.

-**Ball,R.Kothari,S.P.and Ashok,R., 2000,"**The Effect of International Institutional Factors on Properties of Accounting Earnings", Journal of Accounting and Economics,29,1,pp.1-51.

-**Ball,R., and Shivakumar, L.,2005**,"Earnings Quality in UK Private Firms: Compartive Loss Recognition Timeliness", Journal of Accounting and Economics, 39, 1, pp.83-128.

-**Barua, A. 2005,"** Using the FASB's Qualitative Characteristics in Earnings Quality Measures", Working Paper. Electronic Copy Available at: www.ssrn.com.

-**Basu, S. ,2005**, "Discussion of Conditional and Unconditional Conservatism- Concepts and Modeling", Review of Accounting Studies, Vol. 10, pp. 311-321.

-**……, 1997** , " The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings " , Journal of Accounting and Economics , Vol.24, pp.30-37.

-**Beaver, W and Ryan, S. ,2005**,"Conditional and Unconditional Conservatism- Concepts and Modeling", Review of Accounting Studies, Vo. 10, PP. 269-309.

-**Bhattachacharya,U.,H.Daouk and M.Welker,2003**,"The World Price of Earnings Opacity", The Accounting Review,78, pp.641-678.

-**Boone,J, Khurana, I. and Raman.K.,2011**," Litigation Risk and Abnormal Accruals ", Auditing : A Journal of Practice and Theory, Vol. 30, Issue 2, PP. 231 - 256.

-**Bushman,R. M. and Piotroski, J.D.,2006,"** Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting - The Influence of Legal and Political Instittions",Journal of Accounting and Economics,42-,12,pp.107-148.

-**Casterella, K.Jensen,and W.,Knechel, 2010,"**Litigation Risk and Audit Firm Characteristics Auditing", A Journal of Practice and Theory, 29 ,2, pp.71-82.

-**Chaney, P. and K. Philipich, 2002,"** Shredded Reputation: the Cost of Audit Failure", Journal of Accounting Research, 40 (Fall), pp. 1221-1245.

-**Chen,J, Chen,D. and Chung, H.,2009,** "Corporate Control , Corporate Governance and Firm Performance in New Zealand", International Journal of Disclosure and Governance, Vol.3, No.4.

-**Choi, J., J. , Kim, X., Liu, and D. Simunic, 2009,"** Cross – Listing Audit Fee Premiums- Theory and Evidence", The Accounting Review, 81 ,5 , PP. 1429-1463.

-**Chung, H., and S. Kallapur,2003,"** Client Importance, Nonaudit Services, and Abnormal Accruals ", The Accounting Review, 18,4,PP. 931.955.

-**Chung, H and Wynn,J.,2008,**"Managerial Legal Liability Coverage and Earnings Conservatism", Journal of Accounting and Economics, Vol.46, pp. 135-161.

- **De-Angelo, L. ,1981,** "Auditor Size and Audit Quality", Journal of Accounting and Economics ,3 December,PP. 183-199.

-**Financial Accounting Standards Board of the Financial Accounting Foundation, 2010,** "Conceptual Framework for Financial Reporting",Statement of Financial Accounting Concepts,No. (FASB).

-**Francis, B., Hasan, P. and Qiang,W., 2013,** "The Benefits of Conservative Accounting to Shareholders- Evidence from the Financial Crisis", Accounting Horizons,27,2, pp.319-345.

-**Gassen,J., Fulbier, R. and Sellhorn,T., 2006,"**International Differences in Conditional Conservatism- the Role of Unconditional Conservatism and Income Smoothing", European Accounting Review,1-5,4, pp.527-564.

-**Geiger,A., K. Raghunandan B, Dasaratha V. Rama,2006,"**Litigation Environments: the Private Securities Litigation Reform Act, Audit Reports and Audit Firm Size", Journal of Accounting and

Policy,25, pp.332-353. Available at: www.elsevier.com/Locate/Jaccpubpol

-Geimechi, Gisu and Khodabakhshi,2015,"Factors Affecting the level of Accounting Conservatism in the Financial Statements of the Listed Companies in Tehran Stock Exchange ", International Journal of Accounting Research, 2,4, pp.41-46.

-Givoly,D. and Hayn,C. ,2000, "The Changing Time-Series Properties of Eamings, Cash Flows and Accruals Has Financial Reporting Become More Conservative?", Journal of Accounting and Economics, No. 29, PP. 287-320.

-Gomaa ,Mohamed I., James E. Hunton and Jacob M. Rose,2017, "Auditors and Decision Aids- The Effect of Litigation Risk and Internal Control Risk on Reliance", pp.1-46. Available at: -www.elsevier.com/Locate/Jaccpubpol

-Griffin, P., Grundfest, J. and Perino, M. ,2000 , " Stock Price Response to News of Securities Fraud Litigation-Market Eficiency and the Slow Diffusion of Costly Information", Stanford Law and Economics Olin, Working Paper, No. 208, Available at: SSRN: https://ssrn.com/abstract=251788.

-Guay, W. ,2006, "Discussion of the Role of Accruals in Asymmetrically Timely Gain and Loss Recognition", Journal of Accounting Research, 44,2,PP. 243-255.

-Hamdan,A., Abzakh,M. and Al-Ataibi,M,2011,"Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements", International Business Research, Vol. 4, No.3, pp.18-29.

-Heninger,W.G.,2001,"The Association between Auditor Litigation and Abnormal Accruals", The Accounting Revew,76,1,pp.111-125.

-Huijgen, G. and Lubberink, M. ,2005, " Earnings Conservatism Litigation and Contracting : The Case of Cross- Listed Firms", Journal of Business Finance and Accounting, Vol.32, Issue 7/8, pp.1275-1309.

-Ignacius, B.,2011, "The Impact of The Change in Litigation Environment on Conservatism -Financial Crisis ", Master Thesis, Universiteit Van Amsterdam Amsterdam Business School.

-Ishida,S. and Ito,K.,2014,"The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment Behavior in Kunio Ito and Makoto Nakano, Eds", International Perspectives on Accounting and Corporate Behavior, Chapter 3 ,Springer, pp.59-80.

-**Johnstone, K., and J. Bedard, 2003**," Risk Management in Client Acceptance Decisions", The Accounting Review, 18,4,PP. 1003-10-25.

-**Kanamori,E.,2009,**"Two Concepts and the Persistence of Accounting Conservatism on Corporate Investment Levels Risk Taking and Shareholder Value", Discussion Paper,No.2014-E-10,Instiutte for Monetary and Economic Studies.

-**Kellogg,R.L.,1984**," Accounting Activities, Security Prices and Class Action Lawsuits", Journal of Accounting and Economics,6,3, pp.1-85-204.

-**KE, P. ,2011**, "Conservatism and Shareholder Litigation", Working Paper Series .available at http://ssrn.com/abstract=2218276.

-**Khurana, L.K. and Raman, K.K.,2004,"**Litigation Risk and Financial Reporting Credibility of Big 4 Versus Non- Big 4 Audit- Evidence from Anglo-American Countries", The Accounting Review,7, 21,PP.473-498.

-**Lafond,R. and Watts,R.L,,2008,"**The Information Role of Conservative Financial Statements", The Accounting Revew,83, 2,pp.443-478.

-**Lara,G.,Osma,B.G.and Penalva, F., 2009,"** The Economic Determinants of Conditional and Unconditional Conservatism", Journal of Business Finance and Accounting, 36,3-4, pp. 336-372.

-**Laura,Maria, Popescu,2013,**"Detecting Creative Accounting Practices and Their Impact on the Quality of Information Presented in Financial Statements", Journal of knowledge Management, Economics and Information Technology, pp.1-13.

-**Lee, H. and Mande V. ,2003,** "The Effect of the Private Securities Litigation Reform Act of 1995 on Accounting Discretion of Client Managers of Big 6 and Non-Big 6 Auditors", Auditing : A Journal of Practice and Theory, 22, 1, PP. 93 – 108.

-**Linville, M., and J. Thomton,2001**," Litigation Risk Factors As Identified by Marpractice Insurance Carries", The Journal of Applicd Business Research, 17,4,PP. 93-105.

-**Lin Z., Jiang Y., Tang Q., and He X., 2015,"** Does High-Quality Financial Reporting Mitigate the Negative Impact of Global Financial Crises on Firm Performance? Evidence from the United Kingdom", Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol. 8,No. 5,pp . 19-46.

-**Liu, Z. ,2010,"** Shareholder Litigation and the Information Role of Accounting Conservatism", PHD Thesis, Queen's School of Business, Queen's University, available at: https://gspace library.queensuca

-**Liu, Z .and Elayan, F., 2013**," Litigation Risk Information Asymmetry and Conditional Conservatism", Review of Quantitative Finance and Accounting Forthcoming. Available at SSRN: http://ssm.com/abstract-2376586

-**Liu,Z. and Thornton, D. and Elayan, F.,2013,** "Litigation Cost ,Market-to-Book, and Asymmetric Timeliness of Earnings",International Journal of Finance and Accounting Studies , Vol. 1, No.1, available at http://ssrn.com/abstract=2250396

-**Lobo,G. and J. Zhou, 2006,**"Did Conservatism in Financial Reporting Icrease after the Sarbanes-Oxley Act? Initial Evidence", Accounting Horizons,Vol.20,pp.57-73.

-**Massoud, M. F., and Raiborn, C. A.,2003,** "Accounting for Goodwill? Are We Better off?", Review of Business,pp. 26-32.

-**Pae, J., Thornton, D. B., and Welker, M. ,2005**, "The Link between Earnings Conservatism and the Price-to-Book Ratio", Contemporary Accounting Research, 22,3,PP.693-717.

-**Penman,S. and Zhang, X. ,2002**," Accounting Conservatism ,The Quality of Earnings and Stock Returns ",The Accounting Review, 77, 2, PP. 237-264.

-**Pope,P. and Walker, M., 2003,** "Ex-ante and Ex-post Accounting Conservatism, Asset Recognition and Asymmetric Earnings Timeliness". available at: www.sfu.com.

-**Qiang,X.,2007**,"The Effects of Contracting, Litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism-Cross Sectional Evidence at the Firm Level", The Accounting Review,82,3, pp.759-797.

-**Russell, R. ,2004**," Insurance: Looking for Directions",Accounting Today, October 25/ November 7,PP. 36-37.

-**Ryan,S .G.,2006**,"Identifying Conditional Conservatism", European Accounting Review,15, 4, pp.511-525.

-**Seetharaman A, Srinidhi,B and Swanson, Z. ,2005**, "The Effect of the Private Securities Litigation Reform Act of 1995 on Accounting Conservatism", Journal of Accounting and Finance Research, Vol. 1-3, Issue 4, PP. 11-26.

-**Shu, S. ,2000,"** Auditor Resignations- Client Effects and Legal Liability", Journal of Accounting and Economics, 29,PP. 173-205.

-**Simunic, D. A., and M. T. Stein ,1996,"**The Impact of Litigation Risk on Audit Pricing: A review of the Economics and the Evidence", Auditing: A Journal of Practice and Theory,Vol. 15 (Supplement)-,PP. 119-134.

-**Stice, J. ,1991,"** Using Financial and Market Information to Identify Pre-Engagement Factors Associated with Lawsuits Against Auditors", The Accounting Review, 66,3, pp.516-533.

-**St.Pierre,K. and Anderson,J.A.,1984**,"An Analysis of the Factors Associated with Lawsuits Against Public Accountans", The Accounting Review,59,2,pp.242-263.

-**Sun, J., and G. Liu.,2011**," Client-Specific Litigation Risk and Audit Quality Differentiation ", Managerial Auditing Journal ,26,4,pp.30-16

-**Venkataraman, R., J. Weber, and M. Willenborg ,2008**, "Litigation Risk, Audit Quality and Audit Fees- Evidence from Initial public Offerings", The Accounting Review, 83 ,5, PP. 1315-1345.

-**Wang, Yafang, 2013,"**Internal Control and Financial Quality- Evidence from Post Sox Restatement", Accounting and Taxation-,Vol.5.

-**Watts,R., 2003,** " Coservatism in Accounting Part 1: Explination and Implication", Accounting Horizons ,Vol.17,No.3,pp.207-221.

-**Watts, R.L. ,2001,** "A proposal for research on conservatism", Working Paper. available at : http://www. ssrn.com/abstract=6044

-https://www.law.cornell.edu/code/next/15/779

-https://www.law.cornell.edu/uscadetext/1STB-43

(ملحق البحث)

قائمة الاستقصاء

الأستاذ الفاضل/

تحية طيبة وبعد،،

نتوجه إليكم بالشكر والاحترام راجين تعاونكم معنا لاستكمال هذه الدراسة من خلال تعبئة الاستقصاء المرفق حول موضوع:

تحليل العلاقة بين مستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية ومخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات – دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية.

ينشأ خطر التقاضى عندما يمكن للأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة رفع دعاوى قضائية ضد مديرى الشركة، ومجلس ادارتها، ومراقبى الحسابات فى محاولة لاستعادة الخسائر التى تكبدتها نتيجة الاعتماد على قوائم مالية لا تعكس الآداء الاقتصادى الحقيقى للشركة. لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة قائمة الاستقصاء المرفقة واعطائها الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة، مع التأكيد على سرية المعلومات، حيث أنها سوف تستخدم لخدمة البحث العلمى فقط، و لن تستخدم نتائجها الا فى أغراض التحليل والدراسة و البحث

و تفضلوا بقبول فائق إحترامى وتقديرى لحسن تعاونكم معى.

الباحثة

د/ نجوى محمود أحمد أبو جبل

جامعة طنطا – كلية التجارة

قسم المحاسبة

أسئلة قائمة الاستقصاء

أولاً: بيانات عامة

(١) مستوى الخبرة لمزاولة المهنة

☐ ٣- ٥ سنوات ☐ ٥ - ١٠سنوات ☐ ١٠سنوات فأكثر

(٢) الوظيفة

☐ شريك بمكتب المراجعة ☐ مدير مراجعة

☐ مراجع حسابات خارجى ☐ مراجع حسابات تحت التمرين

☐ مراقب حسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات ☐ مدير مالى

(٣) المستوى التعليمى

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير

☐ دكتوراه ☐ أخرى (اذكرها)----

(٤) الشهادات المهنية

☐ حاصل على شهادة مهنية فى مجال المحاسبة والمراجعة

☐ حاصل على عضوية احدى الجمعيات أو المؤسسات المهنية للمحاسبة والمراجعة

☐ أخرى

ثانياً : أسئلة الاستقصاء

١-تتعدد مصادر مخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات

م	العبـــــــارة	موافق جدا ٥	موافق ٤	محايد ٣	غير موافق ٢	غير موافق جدا ١
٥	إخلال مـــراقب الحسابات بواجباتـه تجاه الأطـراف المختلفة المستفيدة من البيانـات الماليـة المنشـورة يمكـن أن يؤدي إلى إلحاق الضرر بهذه الفئات ممـا يعـرض المراقـب إلـى المقاضـاة ومطالبته بالتعويض عن تلك الأضرار التي لحقت بهم.					
٦	تـورط شركات المراجعة فى حالات الفشل ، التـى تتعـرض لهـا الشـركات الخسـائر السـنوية الناتجـة عـن الغـش والاختلاس بالشركات.					
٧	إهمـال مراقبـى الحسـابات تقصيـرهم فـي أداء واجبـاتهم المهنيـة قـد يـــؤدى الـــى يـادة احتمـالات قيـام المسـاهمين بـرفع دعـاوى قضـائية ضـد الشـركة ومراقب الحسابات.					
٨	صعوبـــة وصـول مراقـب الحسـابات غيـر المتخصـص صـناعياً الـى أدلـة الاثبـات الكافيـة والملائمـة يـؤدى الـى نقص آدائـه المهنـى وبالتـالى انخفـاض جـودة عمليـــة المراجعة.					
٩	الاخلال بقواعد الحوكمة قـــد يعنـى فـى كثيـــر مـن الحـالات انخفـاض ممارسات التحفظ المحاسبى ، ممـا قد يـــؤدى الـــى زيـادة احتمـالات قيـام المساهمين بـرفع دعاوى قضائية ضد					

	الشركة ومراقب الحسابات.					
١٠	عدم التزام المراقب بالمعايير المهنية وقواعد السلوك المهنى، وعدم وجود نظام رقابة على جودة الآداء المهني على مكتب المراجعة قد يؤدى الى زيادة احتمالات قيام المساهمين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات.					
١١	يتم فرض غرامات على مديرى الشركات ومراقبى الحسابات فى الشركات التى تنتهك قوانين الأوراق المالية قد تصل الى شطب الأوراق المالية للشركة من البورصة.					
١٢	تؤثر الظروف المالية للعميل، معدل نموالمبيعات،هيكل الأصول، والقيمة السوقية للوحدة الاقتصاديةعلى الأحكام المهنية للمراقب سواء فيما يتعلق بخطر التقاضى المتوقع أو بخطة المراجعة المبدئية وما يرتبط بها من أدلة أوأتعاب المراجعة.					
١٣	ينشأ خطر تقاضى المراقب من مراجعة الشركات العامة التى يتم تداول أوراقها المالية فى بورصة الأوراق المالية، كما ينشأ من قيام شركات المراجعة بتقديم الخدمات الأخرى					

٢-يؤدى قيام الشركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى عند اعداد القوائم المالية وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية الى تقليل احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات

م	العبـــــــارة	موافق جدا ٥	موافق ٤	محايد ٣	غير موافق ٢	غير موافق جدا ١
١٤	يعتبر التحفظ المحاسبي وسيلة لمعالجة مخاطر لا تماثلية المعلومات، والمسئولية القانونية المحدودة، و غيرالمحدودة.					
١٥	استبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار النظري المفاهيمي يؤثر سلباً على السلوك الإداري و الاقتصادى.					
١٦	انخفاض لا تماثلية المعلومات نتيجة لمطالبة الشركات بضمان مستويات عالية من الشفافية في إفصاحاتهم المالية.					
١٧	ينجم عن تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال زيادة مستوى الشفافية، وزيادة مخاطر الدعاوى القضائية وفرض الجزاءات، ومن ثم زيادة حجم ممارسات التحفظ المحاسبي					
١٨	تعدل التغيرات في البيئة النظامية والتشريعية و القانونية في مصر من مستوى جودة رقم الأرباح وتقلص من احتمالات تلاعب الشركات بالتقارير المالية.					
١٩	تحث مخاطر الدعاوى القضائية، الشركات بممارسة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية بمستويات مرتفعة.					
٢٠	يتطلب التحفظ المحاسبي ضرورة وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة بوصفها مكاسب، بالمقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة بوصفها خسائر.					

٢١	يهدف التحفظ المحاسبي الى مقاومة الدوافع الادارية نحو الافصاح المحاسبى المتحيز نحو الارتفاع فى ظل وقوع أنباء غير سارة تتعلق بالأرباح، من خلال الافصاح المبكر عنها وتأجيل الافصاح عن الأنباء السارة.					
٢٢	تؤثر التغيرات فى البيئة القانونية على ممارسات اعداد التقارير المالية حتى فى حالة عدم حدوث تغيير متزامن يصاحب ذلك فى معايير اعداد التقارير المالية.					
٢٣	توجد زيادة فى حجم ممارسات التحفظ المحاسبى فى الشركات التى تتسم بانخفاض نسبة السعر السوقى للسهم الى قيمته الدفترية خلال الفترات التى تزيد فيها مستويات تكاليف التقاضى.					
٢٤	يحد التحفظ المحاسبى من المغالاة فى صافى الأصول والدخل للشركة محل المراجعة.					

٣- تختلف قوة العلاقة بين تطبيق الشركات سياسات محاسبية متحفظة والحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقبى حسابات الشركات المساهمة المصرية المسجلة فى البورصة المصرية باختلاف طريقة قياس التحفظ المحاسبى (التحفظ المشروط مقابل التحفظ غير المشروط)

م	العبـــــــارة	موافق جدا ٥	موافق ٤	محايد ٣	غير موافق ٢	غير موافق جدا ١
٢٥	يعد التحفظ غير المشروط اجراءاً أكثر تحفظاً يترتب عليه تسجيل المصروفات المستقبلية غير المؤكدة قبل وجود الأخبار السيئة.					
٢٦	عندما يتم تطبيق التحفظ غير المشروط فى آن واحد مع التحفظ المشروط، فان التحفظ غير المشروط يحد من أثر مخاطر هبوط الأرباح بشكل حاد.					
٢٧	يقوى التحفظ المشروط من سلطة الحوكمة على المديرين، ويؤدى الى زيادة التدفقات النقدية المستقبلية من الأنشطة التشغيلية ومجمل الربح، وتخفيض بنود مستقبلية خاصة مثل الهبوط فى قيمة الأصول.					
٢٨	للتحفظ المشروط وغير المشروط آثار على كفاءة استثمارات الشركة، ومن ثم على القيمة المضافة لحملة أسهمها.					
٢٩	تعتبر الممارسات المحاسبية المتحفظة آداة فعالة للحد من تطبيق ممارسات ادارة الأرباح التى تستهدف زيادة الدخل.					
٣٠	يحد تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى من ظاهرة عدم تماثل المعلومات مما يؤثر على شفافية المعلومات المحاسبية المفصح عنها فى القوائم المالية ومن ثم تقليل رفع دعاوى قضائية ضد الشركة ومراقب الحسابات.					